الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

كلية الآداب واللّغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: دراسات لغوية

الموضوع:

الحداثة النحوية عند مهدي المخزومي

إعداد الطالبة:

نهاري سهام

إشراف:

أ. بن حدو وهيبة

لجنة المناقشة

أ.د. عبو لطيفة	رئيسا
أ.د. لطفي عبد الكريم	مناقشا
أ.د. بن حدو وهيبة	مشرفا مقررا

السنة الجامعية:1439-1440هـ/ 2017-2018م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
كلية الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: دراسات لغوية

الموضوع:

الحداثة النحوية عند مهدي المخزومي

إعداد الطالبة: إشراف :

نهاري سهام أ. بن حدو وهيبة

لجنة المناقشة

أ.د. عبو لطيفة	رئيسا
أ.د. لطفي عبد الكريم	مناقشا
أ.د. بن حدو وهيبة	مشرفا مقررا

السنة الجامعية:1439-1440هـ/ 2017-2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها،

إلى التي وضع الله الجنة تحت أقدامها،

إلى أعزّ ما أملك في الوجود ..... "أمي الحبيبة".

إلى من ربّاني وعلّمني وسهر عليّ حتى رآني في هذا المقام،

إلى من تعلمنا على يده الصدق والإخلاص، وحبّ الناس

..... "أبي الغالي".

إلى كل إخوتي في النسب أوّلاً، وفي الله ثانياً.

وإلى كلّ من قدّم لي يد العون.

سهام

كلمة شكر

بدايةً أودّ أن أشكر الله سبحانه وتعالى، الذي دلّل لي الصعاب، وأمدّني بالقوّة والصّبر، وألهمني السداد في القول والفعل، فهو حسبي وعليه توكّلت وهو نعم الوكيل والنصير.

أتقدّم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى الأستاذة "بن حدو وهيبة"، التي فتحت لي رحاب فكرها.

321.

..... وأعبّر لها عن كامل الامتنان على تعبها المضني، وعلى إسدائها النّصح وحرصها على إعداد هذا البحث متابعة وتوجيهاً، فجزاها الله عنّي خير الجزاء.

كما أتقدّم بجزيل شكري إلى كلّ من ساهم في إخراج هذا البحث من قريب كان أو من بعيد.

مقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصّلاة والسّلام على نور الدنيا وضياها، وبلسم القلوب وشفاها، وهادي الأمّة وبشراها، أمّا بعد:

فالنّحو العربي يعدّ أكثر العلوم اللّغوية التي اهتمّ بها علماء العربية على مدى قرون طويلة، وعلى الرّغم ممّا قيل عنه، على أنّه من العلوم التي اكتملت درسا وبحثا إلاّ أنّ النّحاة استمروا في دراساتهم حتى يتسنّى لهم ترك الأثر الواضح ، وبصمة تدلّ على تميّز الدراسة النّحوية عن بقية الدراسات، وما على القارئ إلاّ الوقوف متأمّلاً ومقدرًا للجهود التي بذلها النّحاة في سبيل تطوير النحو العربي.

ومنذ نشأة النحو ما يزال الفكر البشري يوسّع النظر فيه بالإضافة أو الاستدراك و النقد أو الحذف، وعلى الأرجح أنّ النحو العربي لم يعرف في تاريخه الذي يمتدّ أكثر من اثني عشر قرنًا نقدا كالذي وجّه إليه في العصر الحديث بالتنظير والكتابة من طرف نخبة من علماء وباحثين على اختلاف مذاهبهم الفكرية في دراسة العربية، ومحاولة تطويرها، وإنّ من أبرز الدراسات الحديثة التي لفتت الأنظار ما كتبه مهدي المخزومي على مدى عقود أمضاها في تدريس النّحو العربي في معاهد العلم وجامعاته، وهي دراسات جديرة بالوقوف عليها، والبحث في دوافعها والوصول إلى نتائجها.

والأسباب التي دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع كثيرة أهمّها الرّغبة في الوقوف على ما جدّ في الدّرس النّحوي واللّمسات الجديدة التي وضعها مهدي المخزومي تاركًا الأثر البارز في ذلك، وكذا إبراز النتائج التي توصّل إليها بعد العديد من الدراسات والبحوث المتعمّقة، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن الأسس التي يبني عليها المخزومي درّسه النّحوي.

وليتحدّد ذلك بوضوح حدّدت الإشكالية التي انطلق منها البحث، وتمثلت في الإجابة عن تساؤلات تخصّ الموضوع من أهمّها:

- ما منهج المخزومي في تيسير النّحو العربي؟
- ما الموضوعات التي تناولها المخزومي في دراسته؟
- ما هي أقسام الكلام عنده؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اتّبعت خطة اجتهدت أن تكون ملائمة لموضوع البحث ومنهجه، تمثّلت فيما يلي:

التمهيد: تحدثت فيه عن بداية النّحو العربي، ووقفت عند حياة مهدي المخزومي وثقافته النّحوية.

و خصّصت الفصل الأول للحديث عن تجلّيات الحداثة في الدّرس النّحوي المخزومي، والّذي تألف من مبحثين؛ تحدثت في المبحث الأول عن تحديث مهدي المخزومي للمنهج الوصفي.أمّا المبحث الثاني فوضّحت فيه منهجه في تيسير النّحو.

وكان عنوان الفصل الثاني: "مظاهر التجديد في الدّرس النّحوي المخزومي"، وهو الآخر تكون من مبحثين: الأوّل تطرقت فيه إلى حدّ النّحو وموضوعاته. أمّا الثاني فتناولت فيه الجملة وأقسام الكلام، وفرضت عليّ طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي الذي مكّنني من تتبّع آراء مهدي المخزومي في النّحو العربي، ومحاولة تيسيره. كما وظّفت أيضا المنهج التقابلي لمقابلة أرائه بآراء بعض الباحثين.

واستعنت بمجموعة من المصادر والمراجع من أهمّها: "في النّحو العربي نقد وتوجيه"، و"في النّحو العربي قواعد وتطبيق"، و"الدّرس النّحوي في بغداد"، و"مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النّحو واللغة"، وكلّها مصادر لمهدي المخزومي، و"مهدي المخزومي وجهوده النّحوية" لرياض السّوّاد.

والكتابان الأوّلان أهمّهم لتضمنهما الجانب الأكبر من نظرية المخزومي النحوية، كما عُدّت إلى كتب تراثية وحديثة لها صلة بالموضوع منها: (الكتاب) لسيبويه و(مفضل الزمخشري وشرحه) لابن يعيش، و(إحياء النّحو) لإبراهيم مصطفى.

وكأيّ باحث، فقد اعترضتني عقبات منها جدّية الموضوع الذي كان كمقارنة تراثية، وكذلك صعوبة الإلمام بكلّ ما جاء به المخزومي من جديد نظرا لصعوبة الوصول إلى المصادر المعتمدة.

وفي الختام، أوّد أن أشير إلى أنّ بحثي هذا يظلّ جهدًا بذلته على ما تيسّر لي من مراجع للدراسة، ولا يزال البحث في الدّرس النّحوي المخزومي محلّ دراسة من عدّة أبواب أخرى، ولعليّ أعود إليه وأكمله من وجهة أخرى.

ويسعدني أن أتقدّم بوافر الثّناء على ما كانت سندا لي لمواجهة الصّعاب أستاذتي الفاضلة، الأستاذة "وهيبة بن حدو" التي تابعت وصبرت معي لأتمّ الموضوع بكلّ خلق حكيم حتّى وصلت إلى نهايته، كما أشكر كلّ أساتذتي الذين تعلّمت منهم قيم العلم والأخلاق.

نهاري سهام

يوم: 2017/10/24

مدخل

مهدي المخزومي وثقافته النحوية

بدأ التّقعيد للنّحو العربيّ، وللعربيّة بشكل عام بعد انتشار الإسلام، واختلاط العرب الخلّص بغيرهم من العجم، فظهر اللّحن الذي أصاب ألسنتهم، وكان يمسّ العربيّة ونحوها معًا. هذا الأخير الذي كانت بداياته في قلب البصرة حيث كان الاهتمام به كثيرًا في تلك الأيّام.

والمعروف منذ القِدم الثّابت الذي لا يتغيّر هو أنّ النّحو لم ينشأ دفعة واحدة، وإنّما مرّ بمراحل عدّة، و قام العلماء بجمعه شيئًا فشيئًا، ولازال التجديد والتحديث فيه قائمين، وعلى سبيل المثال ما أ صابه في العصر الحديث، وفي مقدّمته ما برز لدى مهدي المخزومي، وقبل التّطرق إلى ما جاء به في النّحو لابدّ من الوقوف أوّلاً على سيرته وثقافته وآثاره التي خلّفها هذا العالم الجليل.

أوّلاً– حياته:

هو " مهدي بن محمّد صالح، من أسرة عربية، ينتهي نسبها إلى بني مخزوم القرشية"[1]. ولد سنة 1919 م في النّجف بمحلّة العَمَارة، وقيل سنة 1910م، وقيل غير ذلك. فَقَدَ والده وهو دون السنتين من عمره، ثم فَقَدَ أمّه لَمَا بلغ الخامسة، فتولى إخوته رعايته حتى كبر. كانت دراسته الأولى في حلقات العلم بمساجد النّجف، ثمّ أكمل مراحل الابتدائية والإعدادية بالمدرسة الرّسمية، ثم التحق بعد ذلك في سنة 1933 م بالمدارس الدينية المنتشرة آنذاك في مدينة النّجف. فدرس النّحو والبلاغة على يد أساتذة علماء، فأتقن العربية التي كان لامعاً فيها منذ نشأته، طموحًا متفتّح الفكر، و لم يكن مقيّدًا بقيود المحافظة التي منعت غيره من التطور الفكري[2].

سافر المخزومي إلى مصر في بعثة علمية لإكمال دراسته الجامعية بجامعة فؤاد الأوّل، وحصل منها على شهادة اللّيسانس في اللغة العربية، ثم عاد بعد ذلك إلى العراق وعُيّن مدرّسًا في دار المعلمين الريفية ببغداد، حيث مكث فيها أربع سنوات.

[1] رياض السّوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الرّاية، عمّان، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م، ص21.
[2] ينظر: طارق أمين حميد، مجلة الحوار المتمدّن، العدد 3866، 2012/09/30.

وفي سنة 1947 م سافر إلى مصر في بعثة علمية لإكمال دراسته العليا فحصل منها على شهادة الماجستير سنة 1951م، ثم شهادة الدكتوراه سنة 1953م، وفي السنة نفسها عاد إلى العراق، وتولّ ى تدريس النحو العربي في كلّية الآداب بجامعة بغداد، ليُعيّن بعد ذلك عميدًا سنة 1958م.

وقد تحمّل كلّ العوائق "التي واجهته في طريقه العلمي، حتى وصل به الأمر إلى فصله من الجامعة سنة 1963م، ليترك بعدها العراق بسنة متجهًا نحو المملكة العربية السّعودية، وتولى منصب رئاسة قسم اللّغة العربية بجامعة الرّياض، ليعود بعد ذلك إلى العراق مواصلاً عطاءه العلمي ببغداد سنة 1968م حتى أُحيل إلى التقاعد سنة 1981م".[1]

وقد نشأ المخزومي على يد ثلّة من أعلام العربية في مصر منهم: طه حسين، عبد الوهاب حمودة، إبراهيم مصطفى، أمين الخولي، مصطفى السّقا، أحمد أمين، إبراهيم مدكور، والمؤرّخ حسن إبراهيم حسن، كلّ هؤلاء جعلوا منه شخصية فعّالة في علم النّحو، وقد تتلمذ على يده باحثون وأساتذة منهم: محمد خير الحلواني، مصطفى جمال الدين، حاتم الضامن، محمد حسين آل ياسين، طارق عبد عون الجبّاني، محمد علي حمزة وغيرهم، وأشرف على رسائل جامعية في الماجستير والدكتوراه[2].

توفي المخزومي يوم الجمعة في الثاني عشر من رمضان 1414هـ الموافق للخامس من مارس 1993 م، إثر إصابته بمرض تضخم القلب، ودفن بمقبرة العائلة في وادي السلام بالنّجف.

وينشر خبر وفاته بالأرجاء مع الحزن والأسى والأسف: «فإذا كان فَقد إنسان مجلبة للحزن، فكيف يُفقد إنسانٌ عالِمٌ أدّى للأمة في خدمة لغتها الكثير الكَثير. وله مع خدمة اللغة خدمات أعمّ وأخلاق أدلّ»[3].

---

[1] زهير غازي زاهد قراءة في التراث، مهدي المخزومي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1415هـ/1994م، مج38، ج2، ص314.

[2] ينظر: رياض السّوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، المرجع السابق، ص26.

[3] علي جواد الطاهر، المخزومي في خطوط صداقة من التاريخ، طبعة البريد الإلكتروني، 2013/12/28م.

رحم الله المخزومي الذي كان سهل المخالطة، هادئ الطّبع، ينتقي كلماته حين يتكلم متأنيًا إلى أبعد ما تكون الأ ناة، يجد عنده السائل حفاوة تنسيه أنّه لا يعرفه.

ثانيا– ثقافته النحوية:

يعدّ مهدي المخزومي من علماء " النحو المجتهدين، حيث كانت له محاولة في تيسير النّحو، بَنَى أسسها على معرفة وإطلاع لتراث النّحو العربي، إذ لم تكن قراءته للتراث قراءة مستهلكة كما هي قراءة ا لكثير ممّن اهتموا بهذا العلم، بل كانت إبداعية فيها خلق ومحاولة تجديد. وكان على إطلاع بقضايا علم الحديث ومناهجه من خلال مواكبته محاضرات المستشرقين، حين كان في القاهرة، وكذلك محاضرات أساتذته الذين كان لهم شأن في الدراسات النحوية اللّغوية"[1].

ولقد امتلك المخزو مي دخيرة من المادة التي حصّلها باجتهاد وسهر بين النّجف والقاهرة، وجمعت إلى آراء الأقدمين منهم: الخليل والكسائي آراء المحدثين على رأسهم أستاذه "مصطفى السّقا" الذي قال فيه:« أعتقد أنّنا إذا قرأنا النحو القديم كما قرأه الدكتور المخزومي فإننا سنكون قادرين على أ ن نضع خطة شاملة مُوثقة لتهذيب النحو العربي، وتنقيحه وإقراره على القواعد المُحكمة»[2] ، وهذا يدل على أنّ هذا العالم الجليل قَدَمَ الكثير لعلم النحو العربي، ومدّه بالكثير من اجتهاده.

ثالثًا– آثاره ومؤلفاته:

خلّف مهدي المخزومي ورائه آثار تبرز مكانته وجهوده التي بذلها في النحو منها:

أ– كتبه المشهورة:

1– الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه: الكتاب في الأصل رسالة ماجستير أعدّها في جامعة فؤاد الأول بمصر بإشراف الأستاذين "أمين الخولي" و"إبراهيم مصطفى"، طُبع الكتاب

[1] طارق أمين، مجلة الحوار المتمدّن، المرجع السابق، ص21.

[2] مصطفى السقا، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه/1986م، ص11.

طبعتين: الأولى بمطبعة الزهراء ببغداد سنة 1960م، والثانية بمطبعة دار الرائد العربي بيروت سنة 1986م.

2- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الكتاب رسالة أعدّها لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة مصر بإشراف الأستاذ "مصطفى السقا"، طُبع الكتاب ثلاث طبعات: بغداد، دار المعرفة 1955 م، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي 1958م، بيروت دار الرائد العربي 1986م.

3- في النحو العربي: عرض المخزومي في هذا الكتاب نظرته النّحوية وموقفه من الفكر النحوي القديم، وأرائه التجديدية، طُبع الكتاب مرتين: بيروت، المكتبة العصرية 1964م، بيروت، دار الرائد العربي، 1968م.

4- في النحو العربي قواعد وتطبيق:الكتاب تطبيق لمنهج الدّرس النّحوي في الكتاب السابق (في النحو العربي)، طُبع مرتين: الأولى في القاهرة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي 1966م، والثانية في بيروت بمطبعة دار الرائد العربي، 1986م[1].

5- عبقري من البصرة: الكتاب تعليقات وزيادات، كان المخزومي يرغب في إلحاقها برسالته "الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه"، غير أنّ الفرصة لم تتحقق، فجمعها وقدمها في كتاب لمهرجان المربد الأول، وقد طُبع الكتاب ثلاث طبعات: الأولى ببغداد، دار الشؤون الثقافية 1972 م، والثانية ببيروت، دار الرائد العربي، 1986 م، والثالثة ببغداد، دار الشؤون الثقافية، 1989م.

6- الدّرس النّحوي في بغداد: طبع الكتاب مرتين: دار الحرية 1975م، والثانية ببيروت، دار الرائد العربي،1987م.

7- أعلام في النحو العربي: مجموعة مقالات عن أشهر نحّاة العرب، وهو عبارة عن كتيب، طبع ببغداد، دار الحرية، 1980 م، ضمن الموسوعة الصغيرة بالعدد 60.

[1] ينظر: رياض السّوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، المرجع السابق، ص27.

8- قضايا في النحو وتأريخه: تناول فيه طبيعة المنهج النحوي، وظواهر نحوية متعددة كانت مثار النقد النحوي على مرّ العصور.

ب- مقالاته وبحوثه:

بدأ المخزومي النشر في المجلات منذ 1939م، وهو لا يلتزم باختصاص دون سواه، بل كان واسع الثقافة، أديبًا ناقدًا ونحويًا، ومن هذه المجلات: حول بعث الشعر الجاهلي، نبوّة المتنبي، بروق خاطفة، التلوين الجديد، النّجف والرأي العام، ولادة ابن زيدون، الفراء، المبرد[1].

[1] ينظر: رياض السّوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، المرجع السابق، ص28.

الفصل الأوّل

تجلّيات الحداثة في الدّرس النحوي المخزومي

- المبحث الأول: تحديث المخزومي للمنهج الوصفي
- المبحث الثاني: منهج المخزومي في تيسير النحو العربي

تمهيد:

هناك من يحكم حكما مطلقًا حول إمكانية تحديث الثقافة والعلوم العربية وكأنّهما لا يقبلان ما هو حديث في علومهما، وأنّ تلك العلوم لا يمكن أن تكون حديثة دون أن تفقد أصالتها، غير أنّ الحقيقة مغايرة لذلك وليس بالضرورة أن تكون الأصالة نقيض للحداثة في جميع الأحوال، وقد بات معروفًا اليوم أنّ تحديث الدّرس النحوي فرضته الحداثة التي هي نتيجة لتطوّر مناحي الحياة في العصر المعاش، ومستجدات الحياة التي تطوّر فيها الكثير، وهنا لا يمكن رفض تحديث جوانب ما في اللغة العربية لكي تكون ملائمة للتطور، ولتكون لغة علم وبحث، إذ أنّها تواجه تحدّيات نتيجة التطور العلمي ولم تعد أداة للتعبير فحسب، بل أصبحت أداة أساسية لتوليد المعرفة، ونشرها وتطويرها، ومن سمات التحديث في اللغة العربية التي ساهمت في تيسير تعلّمها وتعليمها، ما طرأ على الدّرس النحوي الذي كان له الحظ الأوفر في هذه الحركة، وظهرت في ذلك العديد من المؤلفات وعلى رأسها ما وضعه "مهدي المخزومي" بعنوان «في النحو العربي نقد وتوجيه» الذي يبرز من خلاله الجهود التي بذلها بغية التحديث في الدّرس النحوي.

المبحث الأوّل

تحديث المخزومي للمنهج الوصفي

أوّلاً: مفهوم الحداثة.

ثانيًا: تعريف المنهج والمنهج الوصفي.

ثالثًا: أسس المنهج الوصفي عند مهدي المخزومي.

قبل أن أخوض في ما قدّمه وما المنهج الذي اتّبعه في ذلك لابدّ من الوقوف أوّلاً على مفهوم الحداثة، حتى يبدو الأمر في صورة أكثر وضوحًا وفهمًا.

أوّلاً: مفهوم الحداثة:

إنّ مفهوم الحداثة يعني تحديث وتجديد ما هو قديم وهي نقيض القديم والتقليدي وقبل الخوض في مفهومها الاصطلاحي لابدّ أن نعرج على مضمونها اللّغوي حيث يتحدّد في قولهم:« حدث الشيء يحدث حدثا وحداثة وأحدثه فهو محدث وحديث وكذلك استحدثه، فالحديث هو إيجاد شيء لم يكن وابتداعه والحديث والحدوث نقيض القديم والقدمة، ويكون الشيء لم يكن من قبل، والمحدث هو الأمر المبتدع، واستحدثت خبرا أي وجدت خبرا جديدا، والحديث الجديد من الأشياء، والحدث هو السباب أو الأمر المنكر الذي ليس معتاد أو معروفا، فالحداثة هي الجدّة وأوّل الأمر وابتدائه»[1].

فالحداثة في حدّ ذاتها إبداع وتحوّر من التقليد والمحاكاة بإنجاز عمل لم يؤت به من قبل أو بمثله و لم يسبق إليه مبدعه على صعيد الشكل والمضمون.

وهي أيضا: « الأمر الحادث المنكر الذي ليس معتاد ولا معروف ومحدثات الأمور ما ابتدع منها»[2].

ولقد عملت الحداثة على تحديث الدّرس النحوي واللّغوي معًا حتى تتماشى اللغة والتطور الحاصل اليوم.

[1] ينظر: أبي عبد الرحمان الخليل ابن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ج1، مادة (حدث)، ص354.

[2] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، مادة (حدث)، ج2، ص130، 134.

ثانيًا: تعريف المنهج والمنهج الوصفي:

للمنهج عدّة معانٍ في اللّغة والاصطلاح، فأمّا في اللغة فمعناه الطريق الواضح، وجاء في المعجم الوسيط على أنّه يحمل معنى من المعاني المحدثة، ممّا يدلّ على أنّ المصطلح لم يكن معروفًا في كلام العرب بنفس المعنى، أمّا المعنى الاصطلاحين فإنّه يحمل ترجمة لكلمة (Méthode) وهي كلمة يونانية الأصل استعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة، وانطلاقًا من عصر النهضة الأوروبية تطور معناها وأصبح يعني: «الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل، وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[1].

وهذا إنّ دلّ فإنّه يدلّ على شيء واحد هو أنّ المنهج طريق أو سبيل يُسلك بغية الوصول إلى حقائق ما، وقد جاء في قوله تعالى: ﴿... لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا...﴾[2].

ومن خلال تلك التعاريف تبيّن أنّ من يودّ الوصول إلى معرفة ما لابدّ من اختيار طريق واضح المعالم ولقد اختار المخزومي المنهج الوصفي الذي يعدّ منهاجا قديم الظهور، إذ ارتبط بالبحث عند الفلاسفة وسيطر على البحوث العلمية منذ عصر النهضة في أوروبا وظلّ هو السائد على غرار المنهج التاريخي إلى أن حدث التطور المذهل في طريقة البحث في الدّرس اللّغوي منذ بداية القرن العشرين على يد "دوسوسيور" الذي فرّق بين المنهجين واعتبر المنهج الوصفي هو الطريق الذي يجعل من البحث بحثًا علميًا[3].

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، 1420هـ/2004م، مكتبة الشروق الدولية، ج2، ص957.

[2] سورة المائدة، الآية: 48.

[3] ينظر: روبرت هنري روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، تر: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط3، د.ت، ص245.

ثالثًا: أسس المنهج الوصفي عند مهدي المخزومي:

اعتمد مهدي المخزومي في منهجه الوصفي الذي اتّبعه في دراسته للنحو العربي على جملة من الأسس المغايرة للأسس التي اتبعها النحاة القدماء، وقد خالفهم الرأي بغية الوصول إلى ما هو حديث في قواعد النحو العربي، وتمثلت في الأسس التالية:[1]

1- الدعوة إلى تخليص النحو العربي من قيود المنطق اليوناني التي اصطبغت بها، وذلك بإلغاء العامل النحوي الذي سيطرت قوانينه على تفكير النحاة فبنوا الكثير من موضوعات النحو على أساس منه، وإلغاء القياس النحوي القائم على المنطق اليوناني.

2- مراجعة الأصول التي بنى عليها النحاة درسهم، بتوسيع مدوّنة كلام العرب الذي يؤخذ للاستشهاد به، وذلك لا يكون إلاّ بتوسيع رقعة الاستشهاد النحوي زمانا ومكانا، وإلغاء القياس النحوي كمنهج دخيل عن اللغة وعن الدّرس النحوي.

3- العمل على الفصل بين مستوى اللّهجات والعربية القيّمة في دراسة الكلام العربي، وبين لغة النثر ولغة الشعر في الاستشهاد النحوي، ذلك أنّ للشعر لغته الخاصة، وليس كلّ ما يجوز للشاعر يجوز لغيره.

4- التفريق بين مستويات التحليل في دراسة العربية التي خلط النحاة فيما بينها، ثم الربط بينهما ليتمّ فيهما لدارس العربية بحث لغوي ناضج.

5- العمل على تبويب النحو العربي من جديد، وترتيب موضوعاته على أساس المعنى لا الشكل وبذلك يُعاد تبويب الأدوات النحوية وتصنيفها على أساس معانيها لا عملها.

6- عرض موضوعات النحو على أساس وصفي وترك مبدأ الصواب والخطأ في دراسة تراث العربية.

7- جعل المعنى في المقام الأوّل والاهتمام به في دراسة الظواهر اللّغوية.

[1] ينظر: رياض السّواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمّان، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م، ص125.

8- اللغة في نظر المخزومي ظاهرة اجتماعية خاضعة للتطور بتطور حياة المجتمع، وهذا ما جعله يرفض القياس على القوالب الكلامية الثابتة، والتأويل والتقدير، ونتيجة لطبيعة اللغة، فالنحو عارضة لغوية خاضعة لِما تخضع له اللغة من تطور وهو في تطور مستمر، وهذا المبدأ الذي تبنّاه المخزومي يعدّ من أهمّ مبادئ المنهج الوصفي في دراسته.

9- القول باجتماعية اللغة يبنى عنه القول بحصر وظيفة النحو في استقراء اللغة استقراء تامًا، وملاحظة ظواهرها ثم وصفها.

10- وضع تقسيما جديدا للكلمة من أربعة أقسام هي: الفعل، والاسم، والأداة والكناية، ذلك أنّ تقسيم النحاة لم يكن ناتجا عن استقراء تام للكلام.

11- الإعراب في تعريفه بيان لمعاني الكلمات والجمل، ووظائفهما في الكلام، ومن خلال علامات الإعراب نتوصل إلى معرفة المعاني، فالفتحة تدلّ على الإسناد، والكسرة تدلّ على الإضافة، والفتحة لا تدلّ على معنى لكنها الحركة المستحبة عند العرب.

12- إلغاء القول بالتقدير الذي ذهب إليه النحاة، كتقدير فعل في أسلوب النحاة، أو عدّ الأدوات التي لا تدخل إلاّ على الأفعال كأدوات الشرط (إن، إذا)، وتقدير الفعل في باب الاشتغال.

وهي أسس اتسمت بكلّ ما هو حديث أضافه إلى الدراسات النحوية التي سبقته ليس كنقد لهم وإنّما بغية اكتمال الصورة النحوية الصحيحة التي لا تعقيد فيها.

المبحث الثاني

منهج المخزومي في تيسير النحو

أوّلاً: تعريف التيسير في النحو العربي

ثانيًا: تيسير النحو عند المخزومي

ثالثًا: منهج المخزومي في تيسير النحو

كان الدّرس اللّغوي في بدايات أمره مختلطًا، يجمع بين متفرقات مختلفة من النحو، والأصوات، والأدب والبلاغة، وكان النحو في أوّل أمره علم الأدب، ودليلاً لفهم النصّ القرآني الكريم، والشعر، ثم امتدّت الأزمنة واستقلّت الدراسات اللّغوية عن بعضها البعض وأصبح الدّرس النحوي درسًا له أعلامه يُؤخذ عنهم ويستشارون في حلّ مشكلات العربية، ذلك المشكلات التي تصعب على القارئ العادي للقواعد النحوية ولو كانت بسيطة في محتوياتها وممّا جعلها تبدو له كذلك؛ صعوبة بعض النظريات النحوية المعقدة ممّا دفع ببعض النحويين ولاسيما المحدثين إلى التنقيب على طرق لتيسير النحو وتسهيله حتى يتمكّن دارسه من فهمه والتعمّق في دراسته، وذلك بوضع قواعد أسهل وأبسط من تلك القواعد الأولى.

أوّلاً: تعريف التيسير في النحو العربي:

نشأ الدّرس اللّغوي في بدايات أمره مختلطًا بجميع أصناف مختلفة من النحو، والأصوات، والأدب والبلاغة، وكان النحو العربي في أوّل أمره علم الأدب، ودليلاً إلى فهم القرآن الكريم/ والشعر، وقد شهد على جمعه النحاة الأقدمون الذين كانوا يرحلون إلى البوادي يسمعون اللغة، غير أنّ الزمن امتدّ وتغيّر واستقلّت الدراسات اللّغوية عن بعضها البعض، وأصبح للنحو العربي أعلامًا يُؤخذ عنهم النحو، ويرجع إليهم لحلّ المتكلات. ولقد بلغ النحو العربي نضجه علماء ارتبطت أسماءهم باسم النحو العربي ولازمته كلّما ذكر، إذ أنّهم قاموا بجهود عدّة حتى يبلغ النحو ما بلغه من التطور، غير أنّ الزمن لم يتوقف عند الأسماء تلك وإنّما أضاف تقدمه علماء عدّة بزغوا في هذا المجال وبزغ معهم الفكر الداعي إلى تيسير النحو، وقبل الخوض في ذلك لابدّ من تحديد مفهوم مصطلح التيسير، فهو التسهيل والتبسيط، فقد عرّفه ابن منظور في لسان العرب بقوله: «اليسر اللين والانقياد والميسرة: السعة والفن وتيسر الشيء واستيسر: سهل، واليسر ضدّ العسر»[1]، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[2] ومعنى ذلك

[1] أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، 295/5.

[2] سورة القمر، الآية: 40.

أنّ مصطلح التيسير يدلّ على اليسر والسهولة والتبسيط في الأمور حتى يسهل على متلقيها الأمر في فهمها وحفظها ويقول القاسم رحمه الله عن اليسر: «عمل لا يجهد النفس ولا ينتقل الجسم»[1]، ومن هنا يتبيّن المعنى الأوضح للتيسير على أنّه تخفيف من التعقيد والتضخيم وتسهيل إلى الأبسط والأوضح.

ولقد رمى مصطلح التيسير في النحو العربي لدى المحدثين إلى فك الحصار على التراث النحوي ليعود طليقًا بعد الأسر، وبحث الحياة في المنهج النحوي ليعود طريًا بعد جفافه، والتيسير من وجهة نظر التربية الحديثة هو عرض المادة بأسلوب سهل ميسر، فهو «تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته»[2]، ومعنى ذلك أنّه لابدّ من تحديد المفاهيم، حتى لا يكون جهد التيسير ضائعًا والطريق الذي يسلكه الميسرون مضلة، فتضيع نتائج تلك الجهود.

والمعروف لدينا هو أنّ علم النحو باكورة جهد علماء العربية، وهو أساس علومها، ولا يخفى على أحد أنّ الغاية الرئيسية لهذا العلم هو صون اللسان العربي من الخطأ في النطق، ولاسيما بعد أن أخذ اللحن يشيع في اللسان العربي الذي كثر بعد انتشار الإسلام واتصال العرب بغيرهم من الأقوام، ظهرت الحاجة إلى صيانة اللغة العربية من التصحيف، فاهتدى علماء العربية إلى وضع قواعد لضبط الكلام العربي، وأنبرت أقلامهم لتأليف الكتب النحوية التي جعلت من الدّرس النحوي علمًا يتسم بالتعقيد والصعوبة، غير أنّ الأمر لم يتوقف عند هذا الحدّ فحسب بل نادى بعض العلماء بتيسير النحو من خلال إبعاد التأويلات المنطقية والفلسفية وإلغاء العامل والعلّة

[1] محمد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الجبلي وشركاه، ط1، 1376هـ/1957م، 427/3.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النصوص بمستوى مُدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، الجزائر، 1973-1974م، ع4، ص22.

والقياس المنطقي حتى أصبحت هذه الدعوات منهجًا للتأليف وسميت عند النحاة المحدثين بتيسير النحو[1].

وارتأيت أن أشير باختصار إلى جهود النحاة الذين سبقوا مهدي المخزومي في تيسير النحو:

1- إبراهيم مصطفى:

يعدّ إبراهيم مصطفى من رواد الدعوة إلى تيسير النحو وتجديده، ورفع صوته بذلك في كتابه المشهور "إحياء النحو" الذي كان له أثر واضح في حركة التجديد والتيسير منذ وقت مبكر طامحًا في جعل قواعد اللغة سهلة الفهم، كما جاء في قوله: «أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة وأن ارفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية...»[2]. وتطرق في كتابه هذا إلى أصل الإعراب عند النحاة وفلسفة العامل، ونقد مذهب النحاة في العامل وتصدى لأقوال النحاة بالنقد والمناقشة متوخيًا في ذلك كلّه إقرار ما يراه مناسبًا من أقوالهم لتحقيق الهدف الذي وضع الكتاب لأجله، وهو تبديل منهج البحث النحوي قصد تيسيره وتجديده[3].

2- الأستاذ عبد المتعال الصعيدي:

الأستاذ عبد المتعال من علماء الأزهر الشريف في اللغة والنحو، ألّف كتابه المشهور المعنون بـــ "النحو الجديد" سنة 1366هـ/1947م، حاول فيه وضع بعض لمسات التجديد في القواعد النحوية العربية وأبدى رأيه تجاه نظرية العامل، وأكّد القول أنّه يميل كلّ الميل إلى كلّ ما هو جديد في النحو العربي، وقد جعل على ذلك، وتوصل من خلال دراساته إلى اقتراحات لتيسير قواعد الإعراب فيها سائغ لقواعد النحو تقوم على أصول قوية لا يسهل على أنصار القديم ردها[4].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، 1405هـ/1985م، ص213.

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د.ط، 2014، المقدمة ص(أ).

[3] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المصدر السابق، ص48، 49.

[4] عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، ط1، 1366هـ/1947م، ص112.

3- أمين الخولي:

انطلق في منهجه لتيسير النحو وتبديده من أصل شرعي حيث أنّ الشريعة جاءت لمصالح العباد والدين يسر والمشتقة تجلب التيسير، وبما أنّ الفقهاء كانت لهم جهودًا فقهية يراعون فيها تغير الزمان والأعراف، فمن باب أولى أن يكون للنحاة مثل ذلك[1]. وفي هذا يقول: «إنّنا لن نطلب في هذا النحو أكثر ممّا فصل أصحاب الفقه في الفقه، وهو أصل لهذا النحو في تفكير أصحابه... بل من الجامد الراكد أن تتبع تلك القواعد الإجمالية في تهذيب هذا النحو، فنقرر ملاحظة التيسير والرفق». ومن هذا المنطلق يوصي الأستاذ أمين الخولي بالنظر في ما يوجد في المذاهب النحوية نظرة فاحصة وعدم التقيّد بمذهب واحد في مسألة يبيّنها[2].

ولقد تحدث عن العامل الاجتماعي في التيسير، وما يتعلق بحركات الإعراب واقترح بعض الحلول لصعوبة واضطراب الإعراب موصيًا باختيار ما هو أيسر إعرابًا، واقرب فهمًا، وأكثر رواجًا، وفي نهاية الحديث عن التجديد في النحو والاجتهاد فيه خرج بنتيجة هي أنّ النحو يحتاج لإصلاح أسلوب تفكيره، ويتطلب الاجتهاد والنظر المتحرر[3].

وهذه فقط إشارة لبعض النحاة الذين سبق لهم أن حاولوا التجديد والتيسير في النحو العربي.

وهي أسماء عدّة قد برزت في هذا الميدان وضعت الحجر الأساس للمبادرة في تيسير النحو وتسهيل قواعده ولاسيما للناشئين حتى يتمّكنوا من استيعابها، غير أنّ جهودهم تلك لم تتوقف عند هذا الحدّ بل واصلت مشوارها بمبادرات أقوى قام بها نحاة آخرون لأجل هدف واحد دائما ألا وهو تبسيط القواعد النحوية العربية بغية تسهيل فهمها واستيعابها.

---

[1] أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص26.

[2] المصدر السابق، ص26، 27.

[3] ينظر: المصدر السابق، ص 82، 83، 85.

ثانيًا: تيسير النحو عند المخزومي:

لم تكن قراءة مهدي المخزومي للتراث النحوي قراءة سطحية مستهلكة يُعيد من خلالها ما كتبه السابقون، وإنّما تميّزت قراءته للتراث بالنقد وتقديم البديل لكثير من مشكلات النحو العربي، ولهذا وصفه الباحثون الذين كتبوا عن جهوده في تجديد النحو بأنّه: «صاحب مشروع جعله من كبار المجددين في الدّرس النحوي، وذلك بِما وضعه من دراسات في هذا الموضوع ولاسيما في كتابيه "في النحو العربي ونقد وتوجيه"، و"في النحو العربي قواعد وتطبيق"»[1]. وقد نال عنهما جائزتين كأحسن كتابين[2]. ويمكن القول أنّ المخزومي استوعب نظرية النحو العربي في أربعة كتب هي الكتابان السابق ذكرهما وكتاب "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"، وكتاب "الدّرس النحوي في بغداد، وهذا ما جعل جهوده ذات أهمية بالغة، لأنها صدرت عن متمرس بدراسة النحو وتعليمه، وقد ردّ فشل محاولات التيسير قبله إلى اهتمامهم بإصلاح مظهر النحو، وإهمالهم لإعادة صياغة القواعد، وتجديد موضوعات النحو، وأنّهم ظنوا التيسير مجرد اختصار، وحذفا للشروح، غير أنّ التيسير في حقيقته بالنسبة للمخزومي «عرض جديد لموضوعات النحو بيسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها»[3]، وحين تناول الدّرس النحوي ظهر عليه التطور، إذ أنّ دراسته اتسمت بكلّ ما هو جديد كإعادة تجديد موضوعات النحو بِما يتماشى وقدرات المتعلّمين الناشئين حتى يسهل فهمها واستيعابها، ثم القدرة على توظيفها في حياتهم اليومية وهو ما يؤكد على أنّ: « الدراسة النحوية كلّها موضوعات لغوية تهدف إلى ناحية تطبيقية تفيد منها الأجيال فيما تقرأ، وفيما تتكلم وفيما تفيد»[4]، وهذا إنّ دلّ على شيء فإنّه يدلّ على أنّ المخزومي قام بتيسير النحو حتى يتمكن دارسه من فهمه وتفهيمه.

---

[1] عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008، ص215.

[2] ينظر: الشارف لطروش، آراء مهدي المخزومي في تيسير النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1431هـ/2010م، مج85، ج2، ص561.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، ص15.

[4] مهدي المخزومي، الدّرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م، ص27.

ثم إ نّ المخزومي يرى أنّ محاولات تيسير النحو لن تثمر ما لم يسبق ذلك إصلاح لمنهج النحو وموضوعاته وأصوله، وحتى يتحقق إصلاح كهذا لابدّ من تخليص النحو من آثار المنطق والفلسفة التي تولّد فكرة العامل ثم تحديد موضوع الدّرس النحوي حتى يتمكّن دّارس النحو من معرفة نقطة الانطلاق في دراسته[1].

ومن هنا يتبيّن أنّ المخزومي أقام تيسير النحو على منهج متكامل تمثل في مراجعة الموروث النحوي وتخليصه من آثار المنطق اليوناني الذي أكّد على القول بالعامل.

والدّ رس النحوي بالنسبة للمخزومي يُعالج موضوع الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث أ جزائها، التي تتألف منها وما تتعرض له من تقديم وتأخير وإظهار وإضمار، وكذا ما يعرض للجملة نفسها من معانٍ تؤديها أدوات تتصل بها كالتوكيد والنفي والاستفهام وغيرها، ويتبيّن من هذا أنّ المخزومي يرى تيسير النحو عملية مركبة تستلزم مراجعة مناهج الدراسة النحوية عن ا لسابقين من النحاة لِما اختلط به من مناهج دخيلة عن اللغة العربية، ثم تحديد الدراسة النحوية، لأنّ ترك المناهج كما هي والاهتمام باختصار الموضوعات من طرف الميّسرون أمر به تعثرات وصعوبات تعرقل الوصول إلى النتائج.

ومن هنا يتبيّن أنّ المخزومي لّما وضع كتابيه في تيسير النحو كان الهدف منهما تحديد موضوعات النحو بِما يتناسب والناشئة حتى يسهل فهمها واستيعابها وتوظيفها في الحياة اليومية، وما جعل المخزومي يأخذ بالجملة كدّرس للنحو هو انصراف النحاة القدماء إلى نظرية العامل وهو منوال خاطئ كان لابدّ من تصحيحه حسب رأي المخزومي، ثم اعتبار الجملة درسا للنحو يجعل الباحث يهتمّ بتأليف الكلام دون النظر في المواقع الإعرابية للكلم، وحتى يؤكد رفضه للمنهج الشكلي في الدّرس النحوي اهتمّ بدراسة الأساليب التعبيرية، والمعاني التي تعرض للجمل[2].

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المصدر السابق، ص15، 16.

[2] ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، المرجع السابق، ص225.

ثالثًا: منهج المخزومي في تيسير النحو:

كان للمخز ومي لدراسته للنحو شقين نظري وتطبيقي، فأمّا التطبيقي فيمكن في تيسير النحو وتتمثل في النقاط التالية:

1- الدعوة إلى إلغاء القياس النحوي والعلّل والعامل النحوي، وما نتج عنه من أبواب، عباب التنازع والاشتغال والإعراب التقديري والمحلّي، وإلغاء العامل من بين أهمّ أساسيات التيسير النحوي عنده، ورفض المعيارية.

2- ربط النحو بالمعنى، وبنى تبويب موضوعاته على أساسه لا على أساس الإعراب، وإعادة تصنيف الأدوات على أساس معانيها.

3- الدّعوة إلى إحياء الدّرس النحوي الخليلي الذي يهتمّ بمستويات التحليل الكلامي، انطلاقًا من الدراسة الصوتية ثم الصرفية ثم النحوية[1].

4- تنظيم الأبواب النحوية وإعادة تصنيف الموضوعات بِما يُيّسر النحو للمتعلّمين.

5- دراسة الكلمة وجعلها في بداية الدّرس النّحوي وتقسيمها إلى أربعة أقسام هي: الفعل الذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام ماضٍ ومضارع وفعل دائم وأدرج فعل الأمر في أبنية الأفعال الشاذّة.

أمّا النوع الثاني من أقسام الكلمة فهو الاسم ومن علاماته التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير، والقسم الثالث هو الأداة أي حروف الجر، وأخيرا القسم الرابع هو الكناية التي جمع في بابها أنواعًا من الكلمات كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة وغيرها[2].

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، ص3-19.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، المرجع السابق، ص21-63.

6- قام مهدي المخزومي بتقسيم الكلمات من حيث إعرابها وبناؤها إلى المعرّب والذي يعدّ طائفة من الأسماء، والمبني هو جميع الأدوات، والأفعال، كما قام بتقديم تفسير لتغير الحركات للفعل المضارع على غرار اختلاف دلالته على الزمن، فإذا سبقته أدوات دالة على الاستقبال أو الحاضر (أدوات نصب المضارع) نصب، وإذا سبقه (لم، ولّما) دلّ الزمن الماضي، ومن الأفعال المبنية الأفعال الخمسة، فالنون التي تلحق بها في حالة الرفع هي وسيلة للحفاظ على التثنية والتأنيث والجمع، أمّا حذفها في حالة الجزم فتنتفي فائدة النون، وعمل حالة النصب على الجزم[1].

7- اتخذ المخزومي من الإعراب بيانًا للمعاني الوظيفية التي تؤدّيها الكلمات في الجمل، والجمل في الكلام، وجعل علاماته الإعرابية علما على المعاني، وجعل الكسرة والضمّة علما على تلك المعاني، فالضمة علمٌ على الإسناد، والكسرة علم على الإضافة، أمّا الواو في الجمع المذكر والمثنى، فهي ضمّة ممطولة والياء أيضا، أمّا الفتحة فليست علما على معنى إلاّ أنّها تدلّ في بعض المنصوبات أنها متعلّقات الفعل كالحال والتمييز والمفعول، والمثنى الذي تأتي الألف مبنية لتثنيته، وليست علامة رفعه، إذ لو رفع بالضمّة لزالت الألف، وفي حالة خفضه دلّت الفتحة على ألف الاثنين قبلها، أمّا الجمع المذكر السالم فعلامته في الجمع هي الواو، وليست للنصب علامة خاصة، وتبقى الضمّة في جمع المؤنث علم للإسناد والمسرة للإضافة[2].

أمّا التوابع فقد حصرها المخزومي في ثلاثة أنواع هي النعت والخبر والبيان، فجعل النعت السببي معربًا تبعًا لِما قبله، وأخرج العطف من التوابع، وأشركه لِما قبله في الحكم، أمّا الممنوع من الصرف فيخصص بالفتحة لا بالكسرة حتى لا يشبه بالمضاف إلى ياء المتكلم[3].

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، ص137، 138.

[2] ينظر: نعمة رحيم العزاوي، أعلام نحفيون، جمعية منتدى النشر، النجف، ط1، 1431هـ/2010م، ص96.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، ص66، 70.

8- اتخذ من الجملة موضوعا للدّرس النحوي، ويرى أنها مركب إسنادي طرفاه المسند إليه والمسند، وهي ثلاثة أنواع: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الظرفية.

9- قام المخزومي بجعل الفاعل ونائبه في درجة واحدة تحت موضوع الوظائف النحوية، وألغى باب نائب الفاعل، وأجاز إمكانية تقدم الفاعل (أو نائبه) على الفعل مثل: (تقدم زيد) و(زيد تقدم) هما جملتان تقدم الفاعل في الثانية وتأخر في الأولى.

10- دعوة المخزومي إلى عدم تقدير الفعل في الجمل التي يضمر فيها حيث أنّ سياق الكلام يقي عن ذلك في أساليب الإغراء والتحذير، وفي الجمل التي يقع فيها المصدر في سياق الأمر أو الدعاء نحو: (سقيا) و(حمدا وشكرا). كما رأى بضرورة إضمار الفعل في الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...﴾[1].[2]

11- سمى كان وأخواتها أفعال الوجود وأعرب المنصوب بعدها حالا.

12- قام بوضع مصطلحات للنحو منها الجديد، وأكثرها تراثية جاء بها من النحو الكوني بصفة خاصة.

13- اهتمّ بدراسة الأساليب اللغوية، وذهب إلى أنّ علمي البيان والنحو هما علم واحد، غير أنّ النحاة أهملوا دراسة هذه الأساليب، وتركوا ما ليس باختصاصهم لعلماء البلاغة، وقد درس كلّ تلك الأساليب تحت باب واحد سمّاه باب أساليب التعبير، وتناول فيه التوكيد، والنفي، والتعجب، والقصر، والنداء، والاستثناء، وأمور عدّة غيرها.

14- جعل من التطبيق الإعرابي خاتمة لدّرسه النحوي حتى يوظف ما فرزه في نظريته النحوية.

---

[1] سورة التوبة، الآية: 6.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، المرجع السابق، ص233.

15- اعتبر مهدي المخزومي منهج الكوفيين أيسر المناهج في الدّرس النحوي فوظف آرائهم ومصطلحاتهم النحوية، ليلغي بذلك الكثير ممّا قرّره البصريون، حيث أنّه كان يرى في نحوهم كثير التعمّق في الفلسفة والمنطق، ممّا جعلهم يميلون بكثرة إلى القياس والعلّة والعامل النحوي والحذف والتقدير، في حين أنّ الكوفيون كانوا أبعد بكثير عن ذلك في نحوهم وهو الأمر الذي جعله يأخذ بمصطلحاتهم.

الفصل الثّاني

مظاهر التجديد في الدّرس النحوي المخزومي

- **المبحث الأول: في حدّ النحو وموضوعاته**
- **المبحث الثاني: في الجملة وأقسام الكلام**

تمهيد:

قد يرتابنا شك أنّ المحافظة على التراث، تتمثل في قبوله كما وصل إلينا، ولا مجال للبحث فيه، فالأصالة تعني عند البعض التمّسك بالقديم، ورفض كلّ جديد وهذا أمر ينطبق على كثير من العلوم، فلا يزال اللاحق يراجع السابق، لذلك كان غلق باب التجديد جانية على العقل والفكر والعلم، فليس صحيح إمكانية الاستهانة بالقديم والاستخفاف به، بدعوى أنّ القديم لم يعد يصلح لهذا العصر الذي نعيش فيه، بل الأصحّ الجمع بينهما والتوفيق، وذلك يأخذ القديم والعمل على التجديد فيه، بإعادة قراءته قراءة تتناسب والعصر المعاش، ومن هذه القراءات الجديدة ما قدمه المحدثين في النحو العربي ومنهم من جمع بين النظري والتطبيقي في قراءته، من بينهم "مهدي المخزومي" الذي تـوّه الوقوف على مظاهر التجديد في درسه النحوي، حيث أنّه اهتمّ بنظرية المعنى في مقابل الشكلية التي ألزمها النّحاة في القرون الأخيرة، ودرس الجملة وجعل منها موضوعا للدّرس النّحوي، وأعاد تبويب الوظائف، كما أنّه أعاد رسم المعالم للدّرس النحوي كتقسيمه للكلام عند القدماء.

المبحث الأول

في حدّ النحو وموضوعاته

1- حدّ النحو عند المخزومي

2- موضوع الدّرس النّحوي عند المخزومي

3- الجملة في الدّرس النحوي المخزومي.

أوّلا: أقسام الجملة عند المخزومي:

1. الجملة الفعلية.
2. الجملة الاسمية.
3. الجملة الظرفية.

ثانيًا: الوظائف الإعرابية للجملة عند المخزومي:

1. الجملة التي لا محل لها من الإعراب.
2. الجملة التي لها محلّ من الإعراب.

حاول بعض الباحثين في العصر الجديد الحرص على تجديد النحو وتيسيره لمتعلمي العربية، فلم يكد واحد منهم يتخلّف على الثورة على نظرية العامل النحوي ونسبة مشكلة تعلم النحو إليها، ولّما صدر كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى (ت1962م) سنة 1937م حدثت ردّة فعل متباينة بين الدارسين والباحثين في النحو العربي تجاه المؤلّف نفسه بين مؤيّد ورافض له. إلاّ أنّ المخزومي قد تأثر تأثرًا كبيرا بآراء مصطفى، حتى أنّه جعل من كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) بسطًا لكتاب "مصطفى إبراهيم" وتقريرًا لأكثر ما جاء فيه، والصلة بين الكتابين واضحة الصورة، ففي كليهما تبويب جديد للنحو العربي وصياغة جديدة لموضوعاته، وثورة على نظرية العامل النحوي، ونقد للفكر النحوي، وغيرها من الآراء التي نادى بها المؤلفان.

1- حدّ النّحو عند المخزومي:

للنّحو تعريفات عدّة، وهذا لأنّ النّحاة لم يتفقوا على حدّ واحد له، فابن جنّي يعرّفه على أنّه: « انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصريفه وإعرابه وغيره، كالتثنية والجمع والتحفيز...»[1]، غير أنّ هذا في نظر المخزومي تعريف عام للنحو وغيره من علوم اللغة، ويعرّفه "ابن عصفور" (ت669ه) بقوله: « النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»[2]، وقد قيل في شرح هذا القول: إنّه قيّد هذا العلم بكونه (مستخرجا) لكي يخرج العلم المنصوص في الكتاب والسنّة، وأنّ المراد بالمقاييس الواردة فيه: القواعد الكليّة[3].

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، د.ط، 1371ه/1952م، 34/1.

[2] علي بن عصفور، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، د.ن، ط1، 1392ه/1972م، 45/1.

[3] ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417ه/1997م، 15/1.

وقد أخذ "الأشموني" بهذا التعريف وعقب عليه بقوله: «فعلم أنّ المراد هنا بالنحو ما يُرادف قولنا: علم العربية، لا قسيم الصّرف»[1].

ومردّ ذلك إلى أنّ التعريف أطلق الأجزاء التي يتألف منها الكلام، و لم يقيّدها بكونها مفردة أو مركبة.

ولابن النّاظم (ت686ه) تعريفًا مشابهًا مضمونًا لتعريف ابن عصفور للنّحو في قوله: «العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أغني: أحكام الكلم في ذواتها، أو ما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير»[2].

ويعرّفه ابن حيّان (ت745ه) بحدّ مشابه لِما تقدم، لكنّه يمتاز عنه بصياغة لفظية مختصرة قائلاً: « النّحو علم بأحكام الكلمة إفرادًا وتركيبًا»[3].

وإلى هنا نجد أنّ مصطلح النحو ما يزال يطلق على كلّ من علمي الصّرف والنّحو بمعناه الخاص.

وأوّل من عرّف النّحو بحدّ يجعله مستقلاً عن الصّرف الشيخ "خالد الأزهري" (ت905ه)، بقوله: «علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابًا وبناءً»[4]، وقد أعطاه الفاكهي صورته النهائية بقوله: « علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً»[5].

---

[1] المرجع السابق، 16/1.

[2] ابن الناظم أبي عبد الله، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420ه/2000م، ص302.

[3] أبو حيان الأندلسي، غاية الإحسان في علم اللسان، تحقيق: د. الحسيني محمد الحسيني القهوجي، د.ن، ط1، 1997م، 1/ب.

[4] الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، 14/1.

[5] عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، ط2، 1993م، ص89.

وهذه التعريفات للنّحو يختلف بعضها بعض، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلاف في تحديد دائرة القواعد النحوية[1].

وكلّها تعريفات اعتمد عليها المخزومي، كونه لم يقدم تعريفًا بمفهومه الخاص، غير أنّه قدّم جوانب المنهج الذي ينبغي على دارسي النحو إتباعه، لأنّ النحو عارضة لغوية خاضعة لِما تخضع له اللغة من مبادئ التطور، لأنّ النحو في تطور مستمر.

والنّحو الحق هو الذي يجري وراء اللغة، ويتّبع مسيرتها ويفقهها، لا أن يفلسف القواعد ويبنيها على أحكام العقل، وليس له أن يفرض قاعدة ما على المتكلمين ولا أن يخطئ لهم أسلوبًا، لأنّه دراسة وصفية تطبيقية لا يتجاوز ذلك.

ولا يقبل مهدي المخزومي المفهوم الشامل للنحو كما كان عند الخليل والفرّاء، فما جاء به حسب رأيه ليس من النّحو الخالص، لأنّه كان درسًا يشمل فروعًا كثيرة من اللغة، وهو الشمول الذي نجده في كتاب سيبويه، فالحاجة ماسّة في نظره إلى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل والفرّاء، ليعرف الدّارس حدود درسه النّحوي، فالدراسة الصّوتية والدراسة الصّرفية، تختلفان عن الدراسة النّحوية، ولكلّ منها موضوعها. وموضوع الدّرس النّحوي يقوم على قضيتين: أوّلاهما الجملة من حيث تأليفها ونظامها وما يعرض لأجزائها أثناء تأليف الكلام من تقديم وتأخير، وثانيتهما ما يعرض للجملة من معانٍ عامّة تؤدّيها أدوات التعبير، كالتوكيد وأدواته والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته وغيرها من المعاني العامّة، لكنّ طبقات النّحويين بعد الخليل والفرّاء لم يدركوا موضوعهم النّحوي، وفاتهم كثير من الأصول هي من صلب درسهم، وشغفوا بفكرة العامل، وتركو ا كثيرا من الموضوعات لعلماء المعاني من البلاغيين، فكانوا النحاة الحقيقيين في نظر المخزومي[2].

[1] ينظر: عبد العزيز عتيق، مدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1990م، ص135.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص17-28.

ونلمح سيطرة المعيارية والغاية التعليمية على فكر المخزومي، فالغاية من الدّرس النّحوي هي الجانب التطبيقي وحده، وهو ما صرّح به حين قال: «إنّ النّحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدّى ذلك بحال»[1].

ويرى المخزومي أنّ المفهوم النّحوي يتّصل بالمفهوم التجريدي الوصفي لأنّه يرفض المفهوم الشامل للنحو، ويتقبّل فكرة الجملة كموضوع للنّحو التي يتناولها من حيث النّوع أو التقديم أو التأخير، أو الذّكر أو الحذف أو من حيث ما يطرأ عليها من تغيّرات.

ثم إنّ مفاهيم النحو عند المخزومي تعدّدت، فهو في نظره دراسة وصفية وقواعد معيارية تعليمية، ودراسة للجملة في العربية، وقد اتّخذ المخزومي من الجاني التعليمي توجيهًا للدّرس النّحوي عنده، ويتبيّن ذلك في إعادة تبويبه لموضوعات النحو، وإلغاء تعليلات النّحاة، ورفضه لنظرية العامل النحوي، فهو يرى أنّه إذا بطلت فكرة العامل، بطل معها ما بُني عليه من تقديرات، وبطل كلّ ما عُقد عليها من أبواب كباب التنازع، وباب الاشتغال، والقول بالإلغاء والتعليق، وببطلان العامل لا تكون ظاهرة الإعراب أثرا تجلبه العوامل. فحركات الإعراب هي دوال على معانٍ نحوية لا صلة لها بالعامل[2].

ففي نظره أنّ القول بالعامل عند النّحاة نتج عن تأثّرهم بالفلسفة الكلامية.

2- موضوع الدّرس النّحوي عند المخزومي

إنّ موضوع الدّرس النّحوي عند المخزومي، هو الجملة التي يتناولها من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها وتركيبها، وما يطرأ لأجزائها، من تقديم أو تأخير. كما يتناول بالدراسة المعاني التي تعرض للجملة، والتي تؤدّيها أدوات التعبير كأدوات التوكيد والنّفي والاستفهام وغيرها.

---

[1] المصدر السابق، ص19.

[2] ينظر: الشارف لطروش، آراء مهدي المخزومي في تيسير النّحو، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1431هـ/2010م، مجموعة 85، 563/2.

وهو يرى أنّ النّحاة القدماء لم يحدّدوا موضوع دراستهم، فخلطوا بسبب ذلك خلطًا عجيبًا في درسهم النّحوي، ,ادخلوا في هذا الباب ما ليس منه، وأهملوا من موضوعاته ما لا ينبغي أن يُهمل، فهم بذلك ضيّقوا دراستهم النّحوية تضييقًا أغلقوا بسببه كثيرا من الظواهر التي كان ينبغي أن يدرسوها، وقد قصروا درسهم على العناية بأواخر الكلم، وما يطرأ عليها من إعراب وبناء[1].

فالمخزومي متأثّر بِما قاله "إبراهيم مصطفى" في نقده للدّرس النّحوي القديم حين قال: « فالنّحاة حين قصروا النّحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرّف أحكامها قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة»[2].

وقد ذهب معه إلى أنّ النّحاة صرفوا عنايتهم إلى إعراب الألفاظ المفردة متأثرين بنظرية العامل التي أخضعوا لها الدّرس النّحوي، فاستقرّ عندهما أنّ بليّة النّحو العربي هي هذه النظرية، فكان لابدّ من تخليص النّحو منها، لكنّ النّحو عند نحّاة العربية القدماء كان يعنى بدراسة القوانين التي يأتلف بمقتضاها الكلم لتركيب الكلام[3].

3- الجملة في الدّرس النّحوي المخزومي.

بما أنّ المخزومي قد جعل من الجملة شطرًا مهمًا في درسه النّحوي، فلابدّ من الوقوف على مفهوم الجملة عنده، فقد عرّفها بعدّة تعريفات ويتجلى هذا في قوله:«الجملة هي الصورة اللّفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللّغات، وهي المركّب الذي يبيّن المتكلم به أنّ صورة ذهنية

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص17.

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، د.ط، 2014م، ص3.

[3] ينظر: عزّ الدّين مجدوب، المنوال النّحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمّد علي الحامي للنشر، تونس، ط1، 1998م، ص135.

كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السّامع»[1].

ويستخدم مهدي المخزومي مصطلح ا لجملة التّامة التي تعبّر عن أبسط الصور الذّهنية التّامة التي يصحّ السّكوت عنها، ويجب أن تتكون من ثلاثة عناصر: المسند والمسند إليه والإسناد الذي يربط بينهما. وذلك نحو: (هَبَّ النَّسِيمُ)، فالمسند إليه هو (النَّسِيمُ)، والمسند هو الفعل (هَبَّ)، أمّا الإسناد هنا فهو عملية ذهنية تربط بين طرفي الإسناد، وليس في العربية لفظ دال على الإسناد[2]، لكنّ الجملة العربية كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة ما يدلّ عليه، ويستدلّ المخزومي لذلك بقول فاطمة بنت أسد أمّ عقيل بن أبي طالب: [من مشطور الرّجز]

أنتَ تكونُ ماجد نبيـــلُ ✸ إذا تهبُّ شـــمألٌ بـــليلُ

فالكلمة (تكونُ) التي عدّها النّحاة زائدة، هي فعل الكينونة الدّال على الإسناد، ويردّ إبراهيم السّامرّائي ما ذهب إليه المخزومي في وجود ألفاظ تدلّ على الإسناد، لأنّه يتمّ بدون ألفاظ دالّة عليه[3].

وممّا يدلّ على الإسناد الضمّة التي هي علم على المسند إليه، فلا تخلو الجملة في العربية من هذا العنصر، ونلاحظ أنّ المخزومي قد استند إلى عدّة معايير في وضع مفهوم للجملة، منها معيار الطول أو القصر، أو معيار الدلالة على معنى تامّ، إضافة إلى معيار التركيب، إذ الجملة عنده مركّب إسنادي.

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

[2] المصدر نفسه، ص32.

[3] ينظر: إبراهيم السّامرّائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1403ه/1983م، ص71.

ويأخذ "حلمي خليل" على مهدي المخزومي استناده إلى معايير بعيدة عن اللّغة كالدلالة على معنى تامّ، لأنّ المعنى التّام يتحكّم فيه السّياق، وهو عامل غير لغويّ[1]. وله الحقّ في ذلك، لأنّ ما قدّمه المخزومي كان في صالح خدمة الدّرس النّحوي.

والجملة عند المخزومي في أقصر صورها هي «أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلاً بنفسه، وليس لازمًا أن تحتوي العناصر المطلوبة كلّها، فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظًا، أو المسند لوضوحه وسهولة تقديره»[2].

وبقوله هذا يكون قد خالف سيبويه حين جمعهما في باب واحد، ورأى أنّه «لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا»[3]، فلابدّ للكلام أن يتألف من المسند والمسند إليه عند سيبويه.

وهذا ما نجده أيضا عند الفرّاء حين تعرّض لذكرهما في كتابه (معاني القرآن) في قوله: «ضِقْتُ به ذرعًا: فلمّا جعلتَ الضّيق مسندًا إليك فقلتَ "ضقتُ" جاء الضّيق مفسّرًا له لأنّ الضّيق فيه»[4].

ومع أنّ الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وأنّ لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم، كان حظّها من عناية النحّاة قليلاً جدًا، ولم يعرضوا لها إلاّ حين أرادوا البحث عن موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلاّ في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلاّ حين الضرورة إلى الإشارة إليها. ولعلّ لذلك سببًا هون أنّهم اهتمّوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وغير ذلك أساس علمهم ومباحثهم.

---

[1] ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، 1988م، ص75-77.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص33.

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، 278/1.

[4] أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م، ص79.

ومن هنا أصا ب هذه الدراسة الجمود وحرمت مصادر حيويتها، لأنّ دراسة الأساليب لا تتمّ بمثل ما دأبوا عليه، ولا يتمّ الوصول إليها بالعكوف على ملاحظة أواخر الكلمات بناءً وإعرابًا[1].

هذا ما دفع المخزومي إلى الخروج بالنحو من دائرة الجمود والتّقييد.

أوّلا: أقسام الجملة عند المخزومي:

بحث المخزومي أوّلاً وقبل كلّ شيء عن أقسام الجملة عند النّحاة، ليجدهم يقسّمونها بناءً على فكرة الإسناد إلى فعلية واسمية، فالفعلية هي ما كان صدرها فعلا، والاسمية هي التي يتصدّرها اسم، والمراد بصدر الجملة هنا المسند والمسند إليه، ولا عبرة عند النحاة بِما تقدّم عليهما من الحروف نحو: أقائم الزّيدان؟ ولعلّ أباك منطلق.[2]

ويرى المخزومي أنّ تقسيم النّحاة الجملة إلى فعلية واسمية صحيح من حيث المبدأ، وتقرّه اللغة، لكنّه ينكر عليهم الحدّ الذي وضعوه لكلتا الجملتين، فليست العبرة في تحديد الجملة بصدارتها. فالجملتان (طَلَعَ البَدْرُ) و(البَدْرُ طَلَعَ) فعليتان، وإنّما تقدم المسند إليه في الثانية منهما لفرض بلاغي، وليس صحيحًا ما ذهبوا إليه في اعتبارهم الجملة الاسمية أساسًا للجملة الفعلية، لأنّه مبني على القول بأنّ الاسم أصل، والفعل فرع وليس قولهم بمبدأ الأصل الفرع، إلاّ نتيجة للمنطق الذي تحكّم في منهج النّحو ودرسه[3].

والمخزومي وافق النّحاة في تقسيمهم للجملة إلى اسمية وفعلية، إلاّ أنّه أضاف فسمًا ثالثًا (الجملة الظرفية) ، وتعريفين آخرين لكلّ من الجملة الاسمية والفعلية.

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص34.

[2] ينظر: موفق الدين بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزّمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، 230/1.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص42.

1) الجملة الفعلية:

عرّفها المخزومي على أنّها الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدد، بمعنى أنّه يتّصف بالمسند إليه اتّصافًا متجددًا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً، لأنّ الدلالة على التجدد إنّما تستمدّ من الأفعال وحدها[1].

وهذا الذي نجده عند الجرجاني حين يقول: «إنّ موضوع الاسم على أن يُثبت به المعنى لـ لشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئا بعد شيء، وأمّا الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير، فكما لا يقصد ها هنا إلى أن نجعل الطول والقصر يتجدد ويحدث، بل توجيهما وتثبيتهما»[2].

2) الجملة الاسمية:

هي التي يدلّ فيها المسند على الدّوام والثبوت، أو بتعبير آخر هي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً، فإذا لم يكن المسند فعلاً فهو اسم، نحو: (محمّد أخوك)، (الحديد معدن)، لأنّ (أخوك ومعدن) دالان على الدّوام والثبوت للمسند إليه[3].

ويذهب المخزومي إلى أنّه لا فرق بين الفاعل ونائبه، لأنّ كلا منهما مسند إليه، ولأنّهما مرفوعان، وجميع أحكام الفاعل تنطبق على نائبه، حيث عرّفه (الفاعل) ابن هشام: «عبارة عن اسم صريح أو مؤوّل به مقدّم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به»[4]، لأنّ كلاهما يستدعيان تأنيث الفعل إذا كان مؤنثًا، كما أنّه لا فرق بين البناءين (انفعل وفُعل)، كقولنا (انكسر الزّجاج وكُسر

[1] ينظر: المصدر السابق، ص41.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مطبعة المنار، مصر، د.ط، د.ت، ص133، 134.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرّائد، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، ص86.

[4] ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: علي بن سالم أبو الحسن، دار الوطن، ط1، 1420هـ/1999م، ص291، 292.

الزّجاج) ، والمسند إليه في كلتا الجملتين فاعل، لأنّ الفاعل في الجملة الفعلية ضربان: فاعل يفعل الفعل عن إرادة واختيار، كقولنا: (سافر محمّد)، وضرب آخر من الفاعلين ليس له في الفعل إرادة ولا اختيار، وذلك نحو: (انكسر الزّجاج وكُسر الزّجاج)، وبذلك يُلغي المخزومي باب نائب الفاعل في الدّرس النّحوي[1].

فطبيعة الجملة الاسمية إذ تختلف عن طبيعة الجملة الفعلية، وهنا نواجه جملتين ذواتي طبيعتين مختلفتين، يُحسن هنا أن نفرّق بين المسند إليه في الأولى، والمسند إليه في الثانية، فنسمي الأوّل مبتدأ، ونسمي الثاني فاعلا، سواءً أكان الفعل في الجملة الفعلية مبنيًا للمعلوم، أو مبنيًا للمجهول[2].

3) الجملة الظرفية:

هي القسم الثالث من أقسام الجملة عند المخزومي، وهي التي يكون فيها المسند ظرفًا أو مضافًا إليه بالأداة (جار ومجرور)، والمسند إليه نكرة نحو: (عند زيد نمرة) و(أمامك عقبات) و(في الدّار رجل). فهذه الجمل ليست فعلية لعدم وجود الفعل فيها، وليست اسمية نظرا لأنّ المبتدأ ليس صدرًا فيها، و لم يتأخر لطارئ، فتقدم المسند. فهذه الجمل يقوم نظامها على أساس تقديم الظرف أو الجار والمجرور، وتأخير المسند إليه النكرة الذي أعربه هنا فاعلاً بالظرف أو بالجار والمجرور، أمّا إذا كان المسند إليه معرفة نحو: (في الدّار زيد) فالجملة اسمية لا ظرفية لأنّ المسند قُدّم للاهتمام به[3].

ويُوافق ابن هشام المخزومي في تقسيم الجملة إلى ثلاثة أقسام، وكذا في تعريف الجملة الظرفية وهي عنده "ابن هشام": «الجملة المصدرة بظرف أو جار ومجرور، نحو: أعندك زيد؟ و:

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص41، 42.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص44.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص86-160.

أفي الدّار زيد؟ إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ومبتدأ مخبر عنه بهما»[1].

فالجملة عند ابن هشام تقوم على أساس أن يكون الظرف أو الجار والمجرور طرف إسناد، وأن يتقدم على المسند إليه، وأن يعتمد على شيء كالاستفهام والنفي وغيرهما.

ثانيًا: الوظائف الإعرابية للجملة عند المخزومي:

أيّد المخزومي من سبقه من النحاة الذين قالوا بوجود صنفين من الجمل من حيث الوظيفة الإعرابية، جمل لها محلّ من الإعراب، وهو تقسيم مبني على تقدير حلول المفرد محلّ الجملة أو عدمه، فإذا أمكن أن يحلّ المفرد محلّها، كان لها محلّ من الإعراب، لأنّ الأصل أنّ الإعراب يكون للمفرد اسمًا كان أو فعلاً مضارعًا. أمّا الجملة فلا تقبل ذلك لأنّها مركّب إسنادي. وإذا لم يكن أن يحل المفرد محلّها، فليس لها محلّ من الإعراب عندئذ[2].

1) الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

توصّل المخزومي بعد قراءته المتعمّقة في هذا الموضوع إلى أنّ النحاة جعلوها اثنتي عشر جملة، وعدّها ابن هشام سبع جمل:

الابتدائية (المستأنفة) ، الاعتراضية، التفسيرية، جواب القسم، جملة جواب شرط غير جازم أو جواب شرط جازم، و لم تقترن بالفاء أو إذا الفجائية وصلة الموصول، والجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب.

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، حمد علي الله، مطبعة الأزهرية، ط1، 1368ه/1964م، 40/2.

[2] ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العالي سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406ه/1985م، 35/3.

2) الجملة التي لها محلّ من الإعراب:

قد عدّها ابن هشام تسعا وهي:

الواقعة خبرا، جملة الحال، الواقعة مفعولا به، المضاف إليها، الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابا لشرط جازم، والتابعة لمفرد كأن تكون نعتا له أو معطوفة عليه، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب، كأن تكون بدلا لا منها، الجملة المستثناة، الجملة المبتدأ بعد همزة التسوية.[1]

يرى المخزومي أنّ ابن هشام تناول هاتين الطائفتين من الجمل في هدى فكرة العامل التي سيطرت على النّحاة، دون أن يتناولها من حيث وظيفتها اللّغوية، لأنّ الدّرس النحوي يقتضي أن يبحث النّحاة في الجمل من خلال نقلها لأفكار المتكلم إلى السّامع، إضافة إلى محلّها الإعرابي، فيكفي الدارس في مثل: (محمّد أبوه فقيه) أن يقول: (محمّد) مسند إليه أو مبتدأ، وجملة (أبو فقيه) حديث عن المسند إليه وإخبار عنه. كما يعترض المخزومي على بعض ما قرّره ابن هشام من وظائف بعض الجمل، فأدوات الشرط الجازمة لفعلين لا تكون بعدها جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية في محلّ جزم، لأنّ (إن) تجزم الأفعال المضارعة، والجملة لا تقع موقع الفعل بحال، وليست في محلّ جزم كما يقول النّحاة[2].

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص65.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص62، 63.

المبحث الثاني: في أقسام الكلام في النحو العربي وفي الدّرس النحوي المخزومي

أوّلا: أقسام الكلام في النحو العربي.

ثانيًا: أقسام الكلام في الدّرس النحوي المخزومي.

اهتمّ النّحاة القدماء بالكلمة وبيان وظيفتها النّحوية التي تؤدّيها في بناء الجملة، والوظيفة النحوية هي ما تؤديه الكلمة في معنى بالنسبة إلى كلمة أخرى، وقد حرص النّحاة على تحديد أنواع الكلم وتصنيفها حسب شكلها أو الوظائف النحوية التي تؤديها في التراكيب الكلامية.

ولقد ارتأيت أن أشير أوّلاً إلى التقسيم الذي حدّده النّحاة القدماء للكلام في النحو العربي ثمّ أتطرق بعدها إلى التقسيم الذي حدّده المخزومي حتى يتبيّن ما جاء به بعدهم في تقسيمه الجديد.

أوّلاً: أقسام الكلام في النّحو العربي.

يكاد النّحاة يجمعون على تصنيف الكلام إلى ثلاثة أنواع، يمّوها (أقسام الكلم) هي: الاسم، الفعل، والحرف، كما وضعوا لكلّ منها علامات تميّزه من حيث الشكل أو الوظيفة عن الأقسام الأخرى، ودافع بعض النّحاة عن هذا التقسيم وأيّدوه كما ظهر في أقوالهم وتصريحاتهم[1]. فسيبويه قسّم الكلام إلى ثلاثة أقسام هو الآخر: «ويقسّم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف»[2].

والمراد من قوله ذاك هو أنّ الكلم اسم وفعل وحرف[3]، والكلم في نظر السيرافي هو بعض ما جاء في القواعد العربية وليس الكلّ، ويتضح ذلك في قوله: «القصد من الكلم ليس كلّ ما جاء في القواعد العربية، وإنّما بعض من كلّ وهو الاسم والفعل والحرف»[4].

---

[1] ينظر: أبو العرفان محمّد بن علي الصّبان الشافعي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، 23/1.

[2] الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب (الجزائر)، العدد الأول، سنة 1964، ص76.

[3] ينظر: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1420هـ/1999م، 163/1.

[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، 50/1.

ونجد أنّ كلّ النّحاة اتفقوا على نفس القسمة الثلاثية، ماعدا أبو جعفر أحمد بن صابر الأندلسي الذي أضاف إلى التقسيم الثلاثي قسما رابعًا سمّاه الخالفة[1]، وهو ما أكّده أبو حيان في قوله: «وأقسامها اسم وفعل وحرف وزاد بعضهم: وخالفة وهي التي يُسميها الكوفيون "فعلاً"»[2].

ورغم إضافته القسم الرابع، إلاّ أنّ الشائع لدى النّحاة هو التقسيم الثلاثي، فالمبرّد يقرّ بأنّ خاصيّة القسمة الثلاثية ميزة لكلّ اللغات عربية أو أعجمية، يقول: «فالكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة»[3].

وأمّا الزجاجي فهو يؤمن بأنّ التقسيم الثلاثي فرضه العقل بدليل أنّنا وجدناه في كلّ اللّغات، ويرفض ما زاد على الثلاثة لأنّ ذلك لا يستند إلى أصل واحد وهذا غير مشكل، وقد اعتبرنا ذلك في عدّة لغات عرّفناها فوجدنا كلامها كلّه من اسم وفعل وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه[4].

وقد قسّم النّحاة القدماء الكلمة هذا التقسيم الثلاثي معتمدين على معايير التمييز بينها، فمنهم من اعتمد معيار بنائها اللّفظي، بحيث جعلوا الإسناد محورا لهذا التقسيم، فإذا كانت الكلمة صالحة لا تكون طرفا في هذا الإسناد، فهي اسم أو فعل، ثم احتاجوا إلى وضع ضوابط التمييز بين الاسم والفعل، فوجدوا أنّ الكلمة إذا كانت صالحة لأن تكون مسندا، لا مسندا إليه، فهي الفعل،

[1] ينظر: جلال الدين السّيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 71/2.

[2] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، 21/1.

[3] المبرّد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، 3/1.

[4] ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علّل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ/1986م، ص45.

وإذا كانت صالحة لأن تكون مسندا ومسندا إليه، فهي الاسم، وما كان منها غير صالح لأن يكون لا مسندا ولا مسندا إليه فهو الحرف[1].

وبالمقابل اعتدّ فريق آخر من النّحاة بالمعنى ليكون عيارًا على نوع الكلمة، بغضّ النظر على الإسناد، فالاسم ما دلّ على معنى في نفسه، بمعنى أنّ معناه يدرك بلفظه، وكان غير مقترن بزمن، والفعل ما دلّ على معنى في نفسه، وكان مقترنا بزمن، والحرف ما لم يدلّ على معنى غير مستقلّ، بمعنى أنّه يدلّ على معنى في غيره، وهو التقسيم الذي أخذ به أكثر النّحاة المتأخرين[2].

وهذه الأسس التي بني عليها التقسيم الثلاثي لم تسلم من الطعن، لأنّها لم تكن حاصرة لجميع أنواع الكلمة، فإذا كان الإسناد معيارا للتقسيم، فإنّه توجد كلمات عدّوها أسماء، لكنها لا تكون طرفا في الإسناد إلاّ بشروط كالظروف[3].

ثانيًا: أقسام الكلام في الدّرس النّحوي المخزومي.

قام المخزومي بقراءة متعمّقة في التقسيم الذي أقرّه النّحاة للكلام، فأخذ برأي جمهور النّحاة في أنّ المعنى عيار لنوع الكلمة، ولكلّ من هذه الأقسام علامات لفظية تدلّ عليها، غير أنّه خالفهم الرأي في التقسيم الثلاثي الذي حدّد للكلم من طرف النّحاة، فكان تقسيمه للكلام في الدّرس النّحوي على الشكل التالي:

1- الفعل:

هو ما دلّ على معنى في نفسه، وكان مقترنا بأحد لوازمه والفعل ثلاثة أنواع:

[1] ينظر: علي نور الدين أبو الحسن الأشموني، منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1358هـ/1939م، 9/1.

[2] ينظر: محمّد علي الرّديني، مباحث لغوية، دار الهدى، الجزائر، د.ط، 2009م، ص144، 145.

[3] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 9/3، 10.

1-1. الفعل الماضي:

وهو ما كان على مثال (فَعَلَ) ، ويبقى الفعل الماضي ويدلّ غالبًا على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وذكر له ثلاثة دلالات منها أنّه يدلّ على وقوع الحدث في زمن متصل بالحاضر غير منقطع عنه، ومثل له بقوله سبحانه: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا...﴾[1]، أو يدلّ يدلّ على وقوعه في الماضي مطلقًا، نحو: (علّمتني الحياةُ كثيرا)، فما يدلّ على وقوع الحدث في زمن مضى وانقطع، وذلك إذا وقع خبرًا لـــ (كان) ، نحو قول أبي الطيّب المتنبي[2]: [من البسيط]

قَدْ كَانَ شَاهِدَ دَفْنِي قَبْلَ قَوْلِهِمُ ✸ جَمَاعةُ ثُمَّ مَاتُوا قَبْلَ مَنْ دَفَنُوا.[3]

1-2. الفعل المضارع:

ما كان على وزن (يَفْعَلُ) ، وهو الفعل المضارع، ويدلّ في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التكلّم، كما يستعمل للدلالة على وقوع الحدث في المستقبل إذا صحبته (السّين) أو (سوف).

1-3. الفعل الدائم:

ما كان على وزن (فاعل) ، وهو الذي سمي الكوفيون الفعل الدائم، وقد ذهب المخزومي معهم إلى أنّه فعل حقيقة في معناه واستعماله، لأنّه يدلّ في الغالب على استمرار وقوع الحدث ودوامه[4].

---

[1] سورة المجادلة، الآية:1.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص23.

[3] أحمد بن الحسين أبو الطيّب المتنبي، الديوان، تحقيق: عبد الوهاب عزّام، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1354هـ/1935م، ص468.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص24.

وذهب إبراهيم السامرائي إلى أنّ تسمية المخزومي لبناء "فاعل" بالدائم، متابعة للكوفيين والفرّاء بصورة خاصة[1].

وتردّد المخزومي في فعل الأمر، لأنّه لا يدلّ على وقوع حدث، ولم يرتض مقولة الكوفيين في اعتباره مقتطف من المضارع، ونفى أن يكون فعلا، ثمّ رجع ووضعه في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) ضمن (أبنية أخرى للفعل)[2].

وقد سبق أن قرّر في أوّل الأمر أنّ الفعل ثلاثة أقسام، وجعل من هذه الأبنية ما كان على وزن (أفعلَ)، وهو ما سمّاه النحاة فعل الأمر، وما كان على وزن (فَعَالِ)، نحو تَراكِ (بمعنى أتْرُكْ)، ونَزَالِ (بمعنى انزِلْ)، وحذارِ (بمعنى احْذَرْ)، وهو بذلك قد تابع الكوفيين، فتسويته بين هذين البناءين، وخالف البصريين الذين ذهبوا إلى أنّه اسم فاعل، كما أنّه خالف النّحاة القدماء حين ذهب إلى أنّ جميع أقسام الفعل، بما في ذلك الفعل المضارع، مبنية.

ثم إنّ مهدي المخزومي قد اعتمد في تقسيم الفعل على صيغته الصرفية، لأنّ الزمن الصرفي هو وظيفة الصيغة، وفسّر الزمن النحوي لكلّ نوع من الأفعال معتمدًا على السياق الذي يردّ فيه الفعل، وقد تمكّن بتأمّل واعٍ من التمييز بين الزمن الصرفي، والزمن النحوي[3].

ثم أضاف المخزومي الأفعال الشاذّة وقال أنّها أفعال متخلّفة، لم تتطور، ولم يدركها الاستعمال الواسع، فيخضعها لما أخضع له سائر الأفعال، لذلك هي أفعال جامدة على حال واحدة، لم تتصرف تصرف الأفعال، ولقد عرف النّحاة القدماء هذه الأفعال وعرضوا لها في دراستهم، لكنّهم لم يفسروها تفسيرا صحيحًا، لأنّهم كانوا يفتقرون إلى درس (مقارن)[4].

---

[1] ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص40.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص25.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، معني اللبيب، 314/3، 315.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص190، 191.

وقد مثّل المخزومي الأفعال الشاذّة في أفعال الرجاء، المدح، الذّم، الأفعال المركبة، الأفعال البدائية.[1]

2- الاسم:

هو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، ويتميّز بأنّه يدخله الإعراب والبناء، في حين أنّ الأفعال ملاز مة للبناء، وعدّ المخزومي من الأسماء المبنية ما كان مقصورا، نحو: ليلى، مصطفى، ندى، وهو اختيار أقرب إلى التيسير في درس النّحو للمتعلّمين، كما يختصّ الاسم بوظائف تميّزه عن غيره من ذلك التعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، كما أنّه يؤدي وظيفة الإسناد في الجملة، وغيرها من المعاني الإعرابية الأخرى كالفاعلية والمفعولية والإضافة[2].

وفي هذا أدلى النّحوي "خليل أحمد عمايرة" حول علامات إعراب الاسم في قوله: «علامات الإعراب عند المخزومي، الضمّة والكسرة والفتحة»[3].

3- الأداة:

هي ما أخذت مفردة عن التركيب، فليس لها دلالة على المعنى، فلا تدلّ على الاستفهام إلاّ إذا ألّفت مع غيرها في جملة نحو: (هل زارك أخوك أمين؟)، وذهب المخزومي إلى أنّ سيبويه كان يريد بالحرف ما اصطلح عليه الكوفيون بالأداة، وهو المصطلح الذي تمسّك به إحياءً لمذهبهم، وإحياء لمصطلحاتهم، والأ دوات كثيرة تستعمل على شكل مجموعات، كلّ منها تنتظم عدّة أدوات، يجمع بينها أنّ لها دلالة عامة، وتختلف فيما بينها في الاستعمال، وذهب أنّه ينبغي أن تُدرس الأدوات مجتمعة، ليسهل على الدّارس معرفة الفوارق بينها[4].

ولقد صنّف مهدي المخزومي الأداة إلى:

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص193-194-198.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص19، 20.

[3] خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللّغوي، دار الفكر، د.ط، 1986م، ص77.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص22، 23.

3-1. أدوات التوكيد:

التوكيد هو تثبيت الشيء في النفس، وتقوية أمره، وغرضه: إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك، وإماطة ما خالجه من الشبهات.

وللتوكيد أدوات مختلفة كان جديرا بالنّحاة أن يولّوا هذا الموضوع أهمية عظيمة، فقد عرضوا للتوكيد وعقدوا بابا خاصا به، ولكنّهم قصروا معالجتهم هذا الموضوع الحيوي، وكان ذلك نتيجة لسيطرة نظرية العامل على دراساتهم النحوية ممّا جعلهم يغفلون الكثير من الأهمية لهذا الموضوع[1].

ثم أعاد المخزومي دراسة التوكيد وجعل من أدواته ثلاثة أنواع:

أ) أدوات تختص بالأسماء: وهي (إنّ).

ب) أدوات تختصّ بالأفعال: نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.

ج) أدوات توكيد تتصل بالأسماء والأفعال: هي أدوات القصر (إنّما)، و(ما) و(إلاّ)

كما ذكر من أدوات التوكيد (ال) الداخلة على الاسم حين يكون طرفا الإسناد معرفتين[2].

3-2. أدوات النفي:

النفي في نظر المخزومي أسلوب لغوي تحدّده مناسبات القول، له أدوات خاصة للتعبير عنه قسّمها "المخزومي" باعتبار بنائها نوعين:

أ. أدوات مفردة (غير مركّبة): لا، ما، إنّ، هل.

ب. أدوات مركبة: لم، لمّا، لن، ليس، لات.

وعرض المخزومي لـــ (ما) التي جعلها النّحاة قسمين: حجازية وتميمية، فأهل الحجاز أهملوها، في حين هي مهملة عند تميم.

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص234، 235.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص237-240.

كما أنّه عرض لـــ (لا) التي هي عند النّحاة نوعان: نافية للواحد، ونافية للجنس، وينفي أن يكون هنالك فرق بينهما.

ويذهب المخزومي إلى القول أنّ خبر (لا) النافية للوحدة انتصب على الخلاف، أمّا اسم (لا) النافية للجنس، فمنصوب انتصاب المركبات بعد ملازمته لها، فصارا كأنّهما كلمة واحدة[1].

3-3. أدوات الاستفهام:

الاستفهام: أسلوب لغوي، أساسه طلب الفهم باستخدام أدوات عدّة، وقد قسّمها المخزومي إلى قسمين:

أ) أدوات تفيد الاستفهام بالأصالة: الهمزة، هل.

ب) كنايات دالّة على الاستفهام: ما، من، أيّ، كيف، أنّى، متى، أيّان.

وقد تحدث المخزومي عن أداة الاستفهام (هل) كثيرا وذكر أنّها أداة استفهام للنسبة، سواء في جملة فعلية أم في جملة اسمية، ولا يستفهم بها عن مفرد، ولذلك لا يقال: هل زيدا ضرب. «لأنّ تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة»[2]، كما يقول ابن هشام، بمعنى أنّ تقديم الاسم لا يتم إلاّ بتقديم النسبة[3].

والاستفهام عند النّحاة المحدثين لم يختلف كثيرا عمّا جاء به الأوائل إلاّ ببعض من أضافه المحدثين[4].

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص246-250.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، 349/2.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص264-266.

[4] عمايرة، خليل أحمد، في التحليل اللّغوي، منهج وصفي تحليلي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، د.ط، 1987م، ص105.

3-4. أدوات الجواب:

الكلام على أدوات الجواب يتصل اتصالاً وثيقًا بالكلام على أدوات الاستفهام وهما متلازمان تلازمًا يقتضيه حال الخطاب، وتستدعيه مناسبات القول، فلا جواب إلاّ بعد استفهام.

وقد حصر المخزومي أدواته في: **نعم، بلى، إي، أجل، جير، إنّ،لا**. وليست هذه الأدوات كلّها بمنزلة واحدة في الاستعمال، فبعضها ممّا اتصل استعماله، وبعضها اندثر و لم يبق له ظلّ في الاستعمال[1].

فأمّا (نعم) فهي أداة تصديق بعد خبر وأداة إعلام بعد استفهام.

أمّا (بلى) فجواب لنفي، سواء كان المنفي خبرا أم استفهاما، في حين أنّ (إي) فأداة إعلام، كنعم إلاّ أنّها لا تقع إلاّ مع القسم، وهذا ما أكّده الزمخشري وبن الحاجب أنّها تأتي جواب لسؤال بعد قسم فيقول: «و(إي) إثبات بعد استفهام، ويلزمها القسم»[2].

وقال الزمخشري: «و(إي) لا تستعمل إلاّ مع القسم، إذا قال لك المستخبر: هل كان كذا؟ قلت: إي والله، و إي لعمري، و إي ها الله ذا»[3].

أمّا ابن هشام فعدّها حرف جواب، كنعم، «فيكون لتصديق الخبر، ولإعلام المستخبر، ولو عدّ الطالب، فتقع بعد: قام زيد، وهل قام زيد؟، واضرب زيدا، ونحوهنّ، كما تقع (نعم) بعدهنّ»[4].

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص279-280.

[2] محمد بن الحسن الأستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1417هـ/1966م، 381/1.

[3] الزمخشري، المفصّل، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1952م، ص310.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب في كتاب الأعاريب، 76/1.

وقد وافق المخزومي رأي ابن الحاجب والزمخشري في كونها لا تقع إلاّ إعلامًا، أي جوابا لاستفهام، على أن يصحبها القسم[1].

أمّا (أجل) فهي أداة تصديق، أي لا يجاب بها إلاّ الخبر، سواء أكان مثبتا أو منفيا، يقول الزمخشري:«و(أجل): لا يصدق بها إلاّ في الخبر خاصّة، بقول القائل: قد أتاك زيد، فتحوّل: أجل»[2].

و(جَيْرِ) بفتح الجيم، وسكون الياء، وكسر الراء أو فتحها فتكون لتصديق الخبر أيضا لأنّها ألحقت بـــ(أجل) فيقول ابن الحاجب: «وأجل وجَيْرِ، وإنّ، لتصديق الخبر»[3].

والمقصود بـــ(إنّ) أنها في أحد استعمالاتها أداة جواب بمعنى (نعم).

وآخر أداة من أدوات الجواب هي (لا)، وهي أداة جواب ينقض بها الخبر المثبت، فإذا قال قائل: حضر الضيوف؟ قيل له: لا، أي، لم يحضروا.

والشائع المستعمل من هذه الأدوات هو: نعم، وأجل، وإي، للتصديق، وبلى، ولا، في النقض.

أمّا جَيْرَ وإنّ فلم يكن لهما أثر إلاّ في نقل محفوظة وأكثرها في الشعر[4].

3-5. أدوات الشرط:

جعل منها المخزومي نوعان:

أ) ما يدل على الشرط بالأصالة: إنّ، إذا، لو.

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص277-280.

[2] الزمخشري، المفصّل في النحو، ص310.

[3] محمد بن الحسن الأستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 381/1.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص282.

فأمّا (إنّ) فهي أداة تدلّ على الشرط، أمّا (إذا) فهي أداة تدلّ على شرط غير منظور إليها ظرفا خافضا لشرطه، منصوبا بجوابه، و(لو) أداة شرط تستعمل فيما لا يتوقع حدوثه، أو فيما هو محال[1].

ب) كنايات تستعمل استعمال أدوات الشرط الأصلية: من، ما، أيٌّ، أين، متى، أيّان، كيف، أنّى، حيثما: وهي كنايات تدلّ على الأشخاص، والأشياء، والأزمنة، والأمكنة، والأحوال، وغيرها أصالة لكنها تستعمل استعمال الأدوات في الشرط بتعليق الجواب على الشرط[2].

3-6. أدوات النّداء:

النّداء هو تنبيه المنادى، وحمله على الالتفات.

ويعبّر عن هذا المعنى أدوات استعملت لهذا الغرض منها: الهمزة، يا، أيّا، وهيا، وَا.[3]

وذهب إلى أنّ استخدام هذه الأدوات يكون في مواضع تقتضي رفع الصوت ومدّه لتنبيه المخاطب أو المنادى، وليس لها وظيفة أخرى، غير أنّ النّحاة تناولوها بالدّرس على أنّها تؤدي وظيفة أخرى، وهي قيامها مقام فعلن زعموا أنّها تضمنت معناه، وحلّت محله، وقدروه بـــ: (أدعو) أو (أنادي). وذلك قائم على فكرة العمل، لأنّ نصب المنادى بعدها إنّما يكون بالفعل الذي زعموا أنها ثابت عنه أو بها نفسها. كما زعم المبرد، لسدّها مسدّ الفعل، وتضمنها معناه[4].

وأكبر الظن أنّ هذه الأدوات لا تتعدّى كونها أدوات تنبيه، ولكنّ النّحاة كانوا سادرين في تطبيق فكرة العمل على كلّ ما يقع في أيديهم من مسائل، وكانوا مشغوفين شغفا أبعدهم عن أن يحسوا بالدلالات المختلفة للأساليب وأدواتها[5].

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص291.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص290، 291.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص301-305.

[4] ينظر: محمد بن الحسن الأستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 131/1.

[5] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص303.

وقد أدلى الصبان في حاشيته برأيه في هذا الموضوع فيقول: «واعترض نيابة حرف النداء عن (أدعو) بأن (أدعو) خبر، والنداء إنشاء، وأجيب بان (أدعو) نقل إلى الإنشاء»[1].

وبقوله هذا يكون قد خالف النّحاة الذين ادّعوا أنّ الأداة قد تقوم مقام الفعل.

ثم إنّ أسلوب النداء يبني على شيئين: أداة نداء، ومنادى، ومن هنا ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر، وليس فيه إسناد، ولا يصحّ عدّه في الجمل الفعلية كما قصد النحاة إليه، ولا يصحّ اعتباره جملة حتى لو كانت جملة غير إسنادية[2].

3-7. أدوات القصر:

القصر تخصيص شيء بشيء وحصره فيه[3].

وقد حصر المخزومي أدوات القصر في: لا، بل، إنّما، ما وإلاّ.

3-8. أدوات الوصل:

من الوظائف المهمّة التي تؤديها الأدوات في الكلام: الوصل. وأدوات الوصل لدى المخزومي قسمين:

أ- أدوات يليها المفرد: أيّ (التي تدخل على المنادى إذا كان معرّفا بـــ: أل، وأدوات الإضافة لحروف الجر).

ب- أدوات تدخل على الجملة: ما (التي يسميها النّحاة المصدرية)، أنّ (التي تنصب الفعل المضارع)، والفاء (الواقعة في جواب الشرط)[4].

---

[1] أبو العرفان محمّد بن علي الصبّان الشافعي، حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، 133/3.

[2] ينظر: عبد الرحمن محمّد أيّوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ط، د.ت، 129/1.

[3] الجرجاني، السيّد الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد باسل، عيون السود، دار الكتب العلمية، منشورات علي بيضون، بيروت، ط1، د.ت، باب (القاف)، ص176.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص321، 322.

وبعد هذا التقسيم توصل المخزومي إلى أنّ الأدوات ليس لها عمل إعرابي ولا تأثر فيما بعدها، فكلّ ما تؤد يه هو المعاني التي تضيفها إلى الجمل، كالاستفهام، والنفي، والتوكيد، والشرط والإضافة.

وتناول المخزومي تقسيم النّحاة للكلمة، فرأى أنّهم لم يوفوا هذه الأقسام حقّها من الدراسة، لأنّهم تناولوها على أساس نظرية العامل، ولما كانت الأسماء تتحمّل المعاني الإعرابية، فتكون معمولات، اهتمّوا بها، أمّا الأفعال والأدوات، فلم يتناولوها إلاّ بما لها صلة بالعوامل حين تكون عاملة في الأسماء[1].

ثمّ وقف عند التقسيم الثلاثي الذي أخذ به النّحاة، ورأى أنّ هناك كلمات لا ينطبق عليها ما ذكروه من تعريفات لأقسام الكلمة، وهي كلمات مبهمة ليس لها معنى خاص، وإن كانت تدلّ على ما يدلّ عليه الأسماء، وسمّاها كنايات أو إشارات، لأنّها تشير إلى معاني المسّميات، ويُكني بها عنها[2].

وإذا كان النّحاة قد قسّموا الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي: الفعل: الاسم، الحرف: «وأقسامها اسم وفعل وحرف»[3]، وهذا ما كان لدى الكوفيون أيضا، «وقد لاحظ الكوفيون، كما لاحظ البصريون أنّ الكلمة ثلاثة أنواع: اسم، وفعل وأداة»[4]، فهم يجعلون من الحرف أداة.

4- الكناية:

وتتمثل في الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام.

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص30-39.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص40-44.

[3] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العربي، 21/1.

[4] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1377هـ/1958م، ص237.

4-1. الضمائر:

هي كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلّمين، والمخاطبين، والغائبين، وقد ذهب النّحاة إلى أنّها نوعان: متصلة ومنفصلة، وهي التي يستقلّ لفظها، وتكون للرفع، أو النصب، لكنّ المخزومي رفض هذه القسمة، وذهب إلى أنّ ما توهمه النّحاة ضميرا منفصلا هو متصل بوجه آخر، ونفى أن تكون هناك ضمائر منفصلة، فالضمائر (أنا، نحن، أنت، إياي) وفروعهنّ، هنّ مركبات لا مفردات، فالضمير في (أنا) إنّما هو الألف، وفي (نحن) هو النون، وفي (أنت) هو التاء، والبناء الآخر مع الضمائر هو عماد أو إشارة[1].

وعلى الأرجح أنّ المخزومي تأثر في قوله بأنّ الضمائر مركبة برأي المستشرق الألماني برجشتراسر (ت1933م) الذي ذهب إلى أنّ الضمائر مركبة[2].

4-2. الإشارة:

عدّد المخزومي ألفاظها، وذكر ظروف استعمالاتها في العربية حسب معانيها ووظائفها، كأن يشار بها إلى القريب أو البعيد، وللسيوطي في هذا نفس الرأي إذ يقول: «(ذلك) قد يشار بها للقريب بمعنى هذا، وهذا قد يشار بها للبعيد بمعنى ذلك»[3].

فالمخزومي لم يكن ببعيد في هذا الموضوع عمّا جاء به النّحاة قبله.

4-3. الموصول بجملة:

هو كناية موصولة بجملة يكون مضمونها معهودًا عند السّامع والمتكلّم، وهذه الكنايات إشارات كالإشارات السابقة.

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص45-47.

[2] ينظر: جوهلف برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ/1994م، ص80، 82.

[3] الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1998م، 267/1.

ولابدّ في تعيين المشار إليه على جملة موصولة بهما، تقول: (لَقِيتَ الذي كُنْتَ تبحث عنه)، فالمتكلم هو المشير والمخاطب هو الموجه إليه الكلام، أمّا المشار إليه فغير حاضر، لكنّه معروف بالجملة المقترنة بالموصول، ولابدّ أن تحتوي الجملة على ضمير يشار به إلى الموصول ويطابقه في النوع والعدد[1].

4-4. المستفهم به:

هو كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام، فحملت عليها، استعملت استعمالها وهي: من، ما، أيّ، أنّى، كيف، متى، أيّان، أين، كم، والأصل أن يكون الاستفهام بـــ (هل) و(الهمزة)، والكنايات الأخرى محمولة عليهما، ولهذه الكنايات صدارة الكلام، فلا يتقدّم عليها إلاّ أدوات الإضافة (حروف الجرّ) نحو: على من اعتمدت؟ ممّا تخاف؟.

وذهب سيبويه إلى أنّ الاستفهام له الصدارة في الكلام، ولا يجوز تقدّم شيء ممّا في حيّزه عليه، فلا تقول: ضربتَ أزيد؟ وما أشبه ذلك، وهذه الصدارة من أجل أن تفيد فيه معنى الاستفهام[2].

4-5. كلمات الشرط:

هي كنايات تضمنت معنى (إن) في الشرط، فحملت عليها، واستعملت استعمالاتها وهي: ما، مهما، من، أيّ، أين، متى، أيّان، كيف، أنّى، حينما.

وللشرط أدوات أصلية، هي: (إن)، (إذا)، (لو)، أمّا غيرها فمحمول عليها[3].

وحينما قسّم المخزومي الكلام إلى أربعة أقسام يكون بذلك قد كسر الطوق الذي ضرب النحو العربي من حيث تقسيم الكلمة منذ قرون من الزمن.

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص49-51.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، 228/2.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص53-60.

خاتـــمة

وفي الأخير، أحمد الله ذو المنّ والإحسان على نعمة اختتام هذه المذكّرة بعد أن سخّر لي ما شاء من الأسباب، عسى أن أكون قد أحسنت استغلالها طلبًا للعلم وتحبيبًا للغة القرآن المحفوظة في كتاب الله تعا لى، ولقد توصّلت من خلال بحثي هذا إلى مجموعة من النتائج أذكر أهمّها في النقاط التالية:

1- تقوم النظرية النّحوية عند مهدي المخزومي على أساسين هما: نقد التّراث النّحوي العربي، وتقديم بدائل في أصوله وموضوعاته.

2- تأثّر مهدي المخزومي بآراء الخليل بن أحمد الفراهيدي اللّغوية والنّحوية، وبمنهجه في دراسة للغة.

3- كما بدى تأثّره بآراء أستاذه مصطفى في ثورته على النّحو العربي، حيث أخذ بآرائه في موضوع الإعراب، وذهب معه في اعتبار الضمّة علمًا على الإسناد والكسرة علمًا على الإضافة، والفتحة هي الحركة الخفيّة المستحبة عند العرب، وألفيا ما اصطلح عليه النّحاة بالفضلة.

4- كان مهدي المخزومي شديد الرفض لنظرية العامل النحوي وجعل من أسس تيسير النّحو العامل والقول به، لأنّه نتيجة لتأثّر النحو العربي بالفلسفة والمنطق اليوناني. كما رفض العلل النحوية التي استند إليها النّحاة في تفسير الظاهرة اللّغوية.

5- جعل مهدي المخزومي من الجملة موضوعا للدّرس النّحوي، وما يطرأ عليها من المعاني في مقامات الكلام، وأنكر على النّحاة انصرافهم إلى الجانب النظري في الدّرس النحوي، فقصروا مفهوم الإعراب على أواخر الكلمات.

6- أعاد مهدي المخزومي تبويب موضوعات النحو على أساس المعنى لا العامل الإعرابي، ودرس الأبواب حسب المعاني التي تؤديها في سياق الجمل.

7- لم يهتم لأقوال النّحاة في تبويب النّحو وترتيب موضوعاته، بل رتبها ترتيبا جديدًا، مخلّصها إيّاها من سيطرة العامل.

8- تتلّخص آراء مهدي المخزومي في تيسير النحو في أسس أهمّها إلغاء نظرية العامل، ورفض القياس النّحوي، وإعادة تبويب موضوعات النّحو على أساس المعاني، وإلقاء التأويل.

9- جمع المخزومي في دراسته للنّحو بين الوصفية التي تقترب كثيرًا من المنهج الوصفي البنيوي، والمعيارية التي ترفض التفريط في العربية الفصحى.

10- تيسير النحو عند المخزومي لم يكن اختصارًا لموضوعاته لكنّه تجديد لها بِما يتلاءم والقدرات المعرفية للمتعلم الناشئ حتى يسهّل عليه فهمها واستيعابها والقدرة على توظيفها في الحياة اليومية.

كانت هذه أهمّ النتائج التي توصل إليها هذا البحث، وما يزال مجاله يحتاج إلى توسيع وزيادة ونظر.

وفي الختام آمل أن يكون البحث قد عرض صورة واضحة لمعالم الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي، كما أتمنّى أن أكون وفّيت بدراسة جوانب هذا الموضوع وتسرّني الاستفادة من تصويبات الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة، والحمد لله أوّلاً وأخيرًا، وإن وفقت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم** (برواية ورش عن نافع)

1) إبراهيم السّامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1403ه/1983م.

2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د.ط، 2014.

3) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، 1405ه/1985م.

4) ابن الناظم أبي عبد الله، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420ه/2000م.

5) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، د.ط، 1371ه/1952م.

6) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، مادة "حدث"، ج2.

7) ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: علي بن سالم أبو الحسن، دار الوطن، ط1، 1420ه/1999م.

8) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، حمد علي الله، مطبعة الأزهرية، ط1، 1368ه/1964م.

9) أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1420ه/1999م، ج1.

10) أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417ه/1997م، ج1.

11) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، ج5.

12) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علّل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406ه/1986م.

13) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج1.

14) أبو حيان الأندلسي، غاية الإحسان في علم اللسان، تحقيق: د. الحسيني محمد الحسيني القهوجي، د.ن، ط1، 1997م، ج1.

15) أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403ه/1983م.

16) أبو عبد الرحمان الخليل ابن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ج1، مادة (حدث).

17) أحمد بن الحسين أبو الطيّب المتنبي، الديوان، تحقيق: عبد الوهاب عزّام، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1354ه/1935م.

18) أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.

19) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العالي سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406ه/1985م، ج2-3.

20) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418ه/1998م، ج1.

21) جوهلف برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414ه/1994م.

22) الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب (الجزائر)، العدد الأول، سنة 1964.

23) حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، 1988م.

24) خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللّغوي، دار الفكر، د.ط، 1986م.

25) خليل أحمدعمايرة،في التحليل اللّغوي، منهج وصفي تحليلي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، د.ط، 1987م.

26) روبرت هنري روبتز، موجز تاريخ علم اللغة، ترجمة: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط3، د.ت.

27) رياض السّوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الرّاية، عمّان، الأردن، ط1، 1430ه/2009م.

28) الزمخشري، المفصّل، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1952م.

29) زهير غازي زاهد قراءة في التراث، مهدي المخزومي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1415ه/1994م، مج38، ج2.

30) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/1988م، ج1.

31) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ج1.

32) الشارف لطروش، آراء مهدي المخزومي في تيسير النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1431ه/2010م، مج8، ج2.

33) الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ج1.

34) طارق أمين حميد، مجلة الحوار المتمدّن، العدد 3866، 2012/09/30.

35) عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النصوص بمستوى مُدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، الجزائر، 1974م، عدد4.

36) عبد الرحمن محمّد أيّوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ط، د.ت، ج1.

37) عبد العزيز عتيق، مدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1990م.

38) عبد القاهر الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد باسل، عيون السود، دار الكتب العلمية، منشورات علي بيضون، بيروت، ط1، د.ت.

39) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مطبعة المنار، مصر، د.ط، د.ت.

40) عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، ط2، 1993م.

41) عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، ط1، 1366ه/1947م.

42) عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008.

43) عزّ الدّين مجدوب، المنوال النّحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمّد علي الحامي للنشر، تونس، ط1، 1998م.

44) علي بن عصفور، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، د.ن، ط1، 1392ه/1972م، ج1.

45) علي نور الدين أبو الحسن الأشموني، منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1358ه/1939م، ج1.

46) المبرّد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ج1.

47) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، 1420ه/2004م، مكتبة الشروق الدولية، ج2.

48) محمد الحسن الأستراباذي، شرح الرضى لكافية بن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1417ه/1966م، ج1.

49) محمد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية،الحبلي وشركاه، ط1، 1376ه/1957م، ج3.

50) محمّد علي الرّديني، مباحث لغوية، دار الهدى، الجزائر، د.ط، 2009م.

51) مصطفى السقا، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه/1986م.

52) مهدي المخزومي، الدّرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1407ه/1987م.

53) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه/1986م.

54) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه/1986م.

55) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط2، 1377ه/1958م.

56) موفق الدين بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزّمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422ه/2001م، ج1.

57) نعمة رحيم العزاوي، أعلام نجفيون، جمعية منتدى النشر، النجف، ط1، سنة 1431ه/2010م.

الفهرس

الفهرس

إهداء

كلمة شكر

مقدمة ..... أ-ج

مدخل: مهدي المخزومي وثقافته النحوية

أوّلاً: حياته 2

ثانيا- ثقافته النحوية 4

ثالثًا- آثاره ومؤلفاته 4

الفصل الأوّل: تجلّيات الحداثة في الدّرس النحوي المخزومي

تمهيد 8

المبحث الأوّل: تحديث المخزومي للمنهج الوصفي 10

أوّلاً: مفهوم الحداثة 10

ثانيًا: تعريف المنهج والمنهج الوصفي 11

ثالثًا: أسس المنهج الوصفي عند مهدي المخزومي 12

المبحث الثاني: منهج المخزومي في تيسير النحو 15

أوّلاً: تعريف التيسير في النحو العربي 15

ثانيًا: تيسير النحو عند المخزومي 19

ثالثًا: منهج المخزومي في تيسير النحو 21

الفصل الثّاني: مظاهر التجديد في الدّرس النحوي المخزومي

تمهيد 26

المبحث الأول: في حدّ النحو وموضوعاته 28

1- حدّ النحو عند المخزومي 28
2- موضوع الدّرس النّحوي عند المخزومي 31
3- الجملة في الدّرس النحوي المخزومي 32
أوّلا: أقسام الجملة عند المخزومي 35
1. الجملة الفعلية 36
2. الجملة الاسمية 36
3. الجملة الظرفية 37
ثانيًا: الوظائف الإعرابية للجملة عند المخزومي 38
1. الجملة التي لا محل لها من الإعراب 38
2. الجملة التي لها محلّ من الإعراب 39
المبحث الثاني: في أقسام الكلام في النحو العربي وفي الدّرس النحوي المخزومي..... 41
أوّلا: أقسام الكلام في النحو العربي 41
ثانيًا: أقسام الكلام في الدّرس النحوي المخزومي 43
1. الفعل 43
2. الاسم 46
3. الأداة 46
4. الكناية 53
خاتمة 57
قائمة المصادر والمراجع 60
الفهرس 67

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي، وعرض آراءه في النحو العربي وإعادة ترتيب موضوعاته ترتيباً جديداً، متتبعاً في ذلك المنهج الوصفي.

ولقد بدت مظاهر التجديد عنده في دعوته إلى إحياء الدّرس النّحوي المتكامل الذي ترتبط مستوياته، ويتخصص فيه الدّارسون من أجل غاية واحدة هي دراسة العربية.

الكلمات المفتاحية: الدّرس النحوي العربي، مظاهر التجديد، مهدي المخزومي.

Résumé :

Cette recherche traite la leçon de grammaire par Mehdi El Makhzoumi et sa modernisation, car il entreprend de nouvelles méthodes et organisations à travers la mythologie descriptive.

Les éléments de son renouvellement apparaissent dans son appel à faire revivre la leçon de grammaire selon son niveau, son seul objectif reste la langue arabe.

Mots clés : Cours de grammaire arabe, Aspects de renouvellement, Mehdi El Makhzoumi.

Abstract:

This research an object about syntactic lesson by Mehdi El Makhzoumi, and the exhibition this saying in the Arabic syntax, the arrangement of the subjects from the beginning, follow the descriptive method.

The innovation aspects for him seem to be in the animation of syntax lesson which is related to levels and many researchers specialized for one aim which is Arabic language study.

Keywords: Arabic grammar lesson, Renewal aspects, Mehdi El Makhzoumi.